مع القرآنِ الكريم
ردُّ شُبُهات .. ودحض مفتريات

إعداد
الأستاذ الدكتور /محمد متولي منصور
أستاذ أصول اللغة بكلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر
ورئيس القسم السابق

١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية وعاءً لحفظ القرآن الكريم، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد ﷺ القائل : «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا»[1]، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الذين بلغوا ذروة الفصاحة وامتلكوا زمام البيان.

وبعد..

فإن بيد الأمة الإسلامية نورَيْن، هما أعظم ما يُمْتلكان في هذه الحياة: الكتاب والسنة، وقد تمسك بهما المسلمون في عصور الإسلام الزاهرة، والتزموا بهما منهجا وسلوكا، نظرا وتطبيقا، فسادوا الدنيا، وامتلكوا العالم، لكنهم ـ في هذا العصر ـ حادوا عن المنهج، وتناسوا التطبيق فحلت بهم الكوارث، واحتوشتهم النكبات، وتجرأ عليهم العالم، وتآمر عليهم الأعداء من كل حدب وصَوْب، وبلغت جرأة هذا العالَم الذي يكن العداء والحقد للإسلام والمسلمين أن حاول إثارة الشبهات مرة حول القرآن ومرة حول السنة، والمسلمون مشغولون مرة بالمندوبات، وأخرى بالمستحبات، ونسوا واجبهم الأسمى، وهو الذود عن حياض كتاب الله، وعن سنة سيدنا رسول الله ﷺ، ومن بين الشبهات التي لاكتها ألسنة بعض المستشرقين ومن سايرهم من بعض المستغربين، تلك التي أثاروها حول (نحو القرآن الكريم) حيث ادَّعوا أن بعض آيات القرآن الكريم تخالف قواعد(النحو) التي وضعها النحاة العرب، ولقد جد الغيورون على دينهم وعقيدتهم وقرآن ربهم وسنة نبيهم في تفنيد تلك الشبهات ودحضها من خلال الردود العلمية الموثقة، ومشاركة متواضعة مني في هذا الصدد رأيت أن أسطر هذا البحث الذي كان عنوانه(مع القرآن الكريم: ردُّ شبهات، ودحض مفتريات) ذكرت فيه تصنيف الطاعنين في (نحو القرآن الكريم) وأجبت على سؤال: لماذا الطعن في(نحو) القرآن؟ ثم صنفت الشبهات وذكرت لها سبعة أمثلة من القرآن الكريم رادا على تلك الشبهات كلها حتى يتضح الحق لكل ذي عينين وضوح الشمس في رابعة النهار، وليس ذلك من عنديّاتي، وإنما هو من خلال أقوال علمائنا الأثبات في القديم والحديث، وليس لي من فضيلة أمُتّ بها في هذا البحث سوى التصنيف والترتيب وضم النظير إلى النظير والقرين إلى القرين، وأسأل الله أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات والديَّ ـ رحمهما الله ـ وحسناتكم ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [النبأ: ٤٠].

---

(١) سنن ابن ماجة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ١/٨٢/٢٢٩.

التمهيد:

أصناف الطاعنين في القرآن الكريم، و دوافعهم، وتصنيف شبهاتهم

أولا :ـ أصناف الطاعنين في القرآن الكريم:

ـ دأب رهط من المستشرقين ومن المستغربين على توجيه الطعنات إلى القرآن الكريم، وخاصة إلى (نحو) هذا القرآن، ومن الممكن أن نصنف هؤلاء الطاعنين في نحو القرآن إلى خمسة أصناف[١]:

أما **الصّنف الأوّل فهم الزنادقة**: فقد ذهب بعضٌ من أهل الزندقة والإلحاد إلى تخطئة آيات من جهة النَّحو، وادَّعى هؤلاء أنَّ في القرآن لحناً، وفي ذلك يقولُ الإمام ابنُ قتيبة: « وقد اعترض كتاب الله بالطَّعن ملحدون ولَغَوْا فيه وهجروا، واتّبعوا ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، بأفهام كليلة، وأبصار عليلةٍ، ونظرٍ مَدْخُول؛ فحرَّفوا الكلامَ عن مواضعه، وعدلوه عن سُبُله. ثم قَضَوْا عليه بالتناقُض، والاستحالة، واللَّحْن، وفساد النَّظْم، والاختلاف»[٢].

وخصّص لهم عالمنا ابن قتيبة باباً للرَّد عليهم في كتابه القيم(تأويل مشكل القرآن)، وهذا الباب عنوانه: « باب ما ادّعي على القرآن من اللَّحْن»[٣].

كذلك ناقش هؤلاء الزنادقة الإمام الباقلاني في كتابه: (الانتصار للقرآن)؛ إذ وضع لهم باباً بعنوان: « باب الكلام عليهم فيما طعنوا على القُرآن، ونحلوه من اللحْن »[٤]؛ إذ يدّعي هؤلاء الزنادقة أنه مما يدل على تحريف القرآن وتغييره، ما وجدوه من اللحْن الفاحش الذي لا يجوز على الله ـ تعالى ـ ورسوله ﷺ حسب قولهم، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف].

وأما **الصنف الثاني** من أصناف الطاعنين في(نحو) القرآن الكريم، فهم(المنصِّرون)، فقد جرّدَ أعداءُ الإسلام حملاتِهم على القرآن الكريم بغية حصاره وتشويهه وتطويقه؛ فجعلوا حملة تتناول أسلوبه بالنقد والتقبيح، وحملة

---

(١) ينظر: رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٥ وما بعدها.
(٢) تاويل مشكل القرآن ص٢٢.
(٣) السابق ص٥.
(٤) الانتصار للقرآن ٢/٥٢١.

تتناول قصصه وتزعم أنها أساطير، وحملة تتناول جمعه وتفسيره، وحملة تتناول معانيه، وحملات كثيرة لا تُحصى.

يقول قائلهم وهو (فندر)[١]: « لو سلمنا بأن القرآن هو أفصح وأبلغ ما أُلف من الكتب في اللغة العربية، بحيث لا نظير له فيها، لم يترتب على ذلك أنه أفصح وأبلغ مما أُلف من الكتب في غيرها من اللغات أيضا. وقد أجمع علماءُ الإفرنج وتقرر عندهم أنه يوجد في اللغة اليونانية واللاتينتة والإنكليزية والفرنساويّة والنمساوية وغيرها من اللّغات مؤلّفات أفصح وأبلغ من القرآن»[٢]، وقد رمى صاحب «تذييل مقالة في الإسلام» القرآن الكريم بالإخلال بالفصاحة، ووسمه بضعف التأليف [٣].

وقد تصدّى العلماء الغيورون على القرآن لهؤلاء الأفاكين، وفندوا شبههم، ودحضوا فراهم، ففي كتاب: (أدلّة اليقين في الرد على كتاب ميزان الحقّ وغيره من مطاعن المبشّرين المسيحيين في الإسلام)، للشيخ عبد الرحمن الجزيريّ، ردٌّ علميٌّ مدعوم بالأدلة وناقشهم في كتابه تحت عنوان: «ما يتخيّله المبشّرون من أخطاء نحويّة في القرآن الكريم».

وقد رد الشيخ الجزيري ـ أكرمه الله وأثابه ـ على صاحب هذه المقالات وكشف عن زيفه، وفضح مقاصده؛ لادّعائه أن في القرآن الكريم لحنا.

وأما **الصنف الثالث** من أصناف الذين يطعنون في(نحو) القرآن الكريم فهم«المستشرقون»:

وقد جال المستشرقون في ميدان الدراسات القرآنية، فكتبوا عن جوانب مهمّة وخطيرة؛ فأخرجوا كتبا تراثية تتّصل بعلوم القرآن، وألفوا في تاريخ القرآن، وتفسيره، والقراءات، وترجمة لغة القرآن وغير ذلك. والمتتبّع لدراسات هؤلاء يجد خللاً عند الكثير منهم، لا سيما في المنهج الذي اعتمدوه، يقول أبو الحسن الندوي: «ومن دأب كثير من المستشرقين: أنهم يعيِّنون لهم غاية ويقررون في أنفسهم تحقيق تلك الغاية بكلّ طريق، ثم يقومون لها بجمع معلومات - من كلّ رطبٍ ويابس -

---

(١) فندر من دعاة التنصير، وهو قسيس، له كتاب(ميزان الحق) فيه مباحث كثيرة تعرض فيه للإسلام وتعاليمه ولغته.

(٢) ميزان الحق ص١٧٧.

(٢) مقالة في الإسلام، لجرجيس صال الإنجليزي، وقد ذيل هذه المقالة ـ مع تعريبها ـ هاشم العربي ـ هكذا لقب نفسه ـ وقد ردّ على هاشم العربي ـ هذا ـ الشيخ عبد الرحمن الجزيري في كتابه(أدلة اليقين ص٤٧٥).

ليس لها أيّ علاقة بالموضوع، سواء من كتب الديانة والتاريخ، أو الأدب والشّعر، أو الرواية والقصص، أو المجون والفكاهة، وإنْ كانت هذه المواد تافهة لا قيمة لها، ويُقدّمونها بعد التمويه بكلّ جرأة، ويبنون عليها نظريّة لا يكون لها وجود إلّا في نفوسهم وأذهانهم»[١].

فهؤلاء يجمعون الصحيح والسَّقيم، من غير تمييزٍ بينهما، وقد يرجّحون السقيم وحجّتهم الوهم، بل وعدم الفهم، ولقد رد عليهم العلماء ردّا قاطعا، بأدلة واضحة لا خفاء فيها ولا غموض.

وأما الصنف الرابع من أصناف الذين يطعنون في(نحو) القرآن الكريم فهم«مضلِّلون» في شبكة المعلومات الدولية: ومن البدهي القول بأنّ شبكة المعلومات العالميّة (الإنترنت) ثورة معلوماتية، تفوقُ في أهمّيتها كلّ وسائل الاتصال، وهي مع ذلك تشهد تطوّراً متسارعاً في دنيا العلم يوميّاً؛ حتى أصبح العالم مع هذه الشبكة قريةً صغيرةً يتعرّف الإنسان المعلومات عنها في أي وقتٍ يشاء. لكن هذه الشبكة لا تخلو من مضارّ، فلقد استغلّ مضلِّلون من أعداء القرآن مواقعَ لمحاربته، حتى جرت محاولات ساقطة لمعارضته، وهيهات!! ففي أحد المواقع ذهب أحدهم إلى القول بوجود لحن في آياتٍ قرآنية؛ وفي مقال لأحد علمائنا بعنوان (نحو الإنترنت)، جاء فيه: «دأب كاتب على نشر سلسلة مقالات في أحد المواقع على (الإنترنت) يذكر فيها ما يزعم أنّه خطأ نحويّ وقع في القرآن الكريم »[٢]، وفي موقع (صيد الفوائد)، مقال بعنوان (شبهات حول أخطاء قرآنية مزعومة)، وهو رد على موقع يزعم وجود لحن في آيات قرآنيّة.

وأما الصّنف الخامس من أصناف الذين يطعنون في(نحو) القرآن الكريم فهم «مغرِّرون»:

ولقد صدق الإمام ابن قتيبة عندما قال - وهو يتحدّث عن شُبَه الطاعنين في لغة القرآن -: «وأدْلَوْا في ذلك بعلل ربَّما أمالت الضعيف الغُمْر، والحدَث الغِرّ، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدَحت بالشّكوك في الصّدور»[٣].

---

(١) الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين ص١٦.
(٢) مجلة الصائم ملحق صحيفة الخليج العدد ٨٥٧٤، ٤/ رمضان ١٤٢٢هـ.
(٣) تاويل مشكل القرآن ص٢٢.

نعم، لقد وافقت تلك الشُّبه قلبا مريضا، خاويا من علوم السَّلف؛ فصدَّقَ ما قاله الطَّاعنون أو كاد، فأخذ يردد أقوالهم، ويسردُ شُبههم. فقد قال صاحب مقالات: (كتاب المبشّرين الطَّاعن في عربيّة القرآن أمسلم مصريّ أم مبشّر بروتستنتيّ؟): «ثمّ جاءت الطَّامة الكبرى - أعني: الضّلال الضالّ في مجلة، قد نجم فيها ناجم، وتهدَّم على هذا اللسان العربيّ وكتابه الكريم بالقول السخيف، مشيعا بالرأي الركيك، والصّنع اللّئيم؛ ولو اقتصر هذا الخارجيّ على بقبقته في تقويض (القواعد) أو نسفها ما بالينا ه بالة، ولقلنا: إنّما هو ضُحَكة جاء بأضاحيك، فيضحك الضاحكون... »[1].

ويُحدثنا الأُستاذ أحمد عبد الغفور عطار في كتابه (الزحف على لغة القرآن) عن واحد من هذا النَوع، قائلا: «وحملة تتناول القرآن من الناحية اللغوية، فيزعمون أن به غلطات في النحو، وأن منا مَنْ زعم لي ذلك وقدم لي بضع غلطات كما زعم - قبحه الله -.ولقد فند الأستاذ العطار هذه الشبه ورد عليها ردا جازما قاطعا بعد ذلك[2].

ثانيا: دوافع الطعن في القرآن الكريم:

وهنا نتساءل: لماذا الطعن في(نحو) القرآن؟ أو: لماذا الهجوم على القرآن الكريم من قبل هؤلاء الطاعنين؟.

والإجابة: هناك دوافع كثيرة للهجوم على القرآن الكريم، يمكن إجمالها هنا في دافعين اثنين:

أما الدافع الأول فهو: دافعٌ نفسيٌّ يتمثل في تزييف الحقائق وتحريفها، تعبيرا عن الإخفاق والعجز عن مواجهتها، فالعجز عن مواجهة الخصم يتحول في الأعم الأغلب إلى الافتراء عليه، ومن هنا كان إخفاق الغرب على المستوى الفكري المعرفي على الرغم من تفوقه سياسيا واقتصاديا وعسكريا دافعا إلى الخروج عن العقلانية، والحوار المنصف، واللجوء إلى القوة والتشويه والإفساد ظلما وعدوانا.

أما الدافع الثاني فهو: دافع معرفي، ويتمثل في إخفاق الغرب في مواجهة الإسلام فكريا على الرغم للأسف من هزيمة المسلمين سياسيا واقتصاديا وعسكريا في وقتنا

(١) كتاب المبشرين الطاعن في عربية القرآن أمسلم أم مبشر بروتنتي؟ مجلة الرسالة العدد ٢٧١.
(٢) الزحف على لغة القرآن ٢٥ ـ ٣٦.

المعاصر؛ لأنهم بعدوا عن كتاب الله ـ تعالى ـ وعن سنة رسول الله ﷺ ولا يزال الغرب حتى الآن يمارس فكرة إقصاء الآخر ونبذه بمواصلة الطعن في القرآن الكريم، وفي نبوة سيدنا محمد ﷺ في الوقت نفسه يُنعَت الإسلام بأنه هو الذي يمارس إقصاء الآخر، وهناك مواقف لا تحصى تؤكد أن علاقة الإسلام بالآخر تقوم على السماحة والعدالة واحترام حقوقه، انظر ـ مثلا ـ إلى قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة المائدة ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة].

ثالثا: تصنيف الشبهات:

«ولقد جدّ العلماء في القديم والحديث في تصنيف الشبهات والرد عليها، يقول أحدهم في تصنيف هذه الشبهات:

لم يسلك مدعو الشبهات منوالا واحدا، ولا اتبعوا منهجا بعينه في إثارة شبهاتهم وتصنيفها، واقتضى المنهج العلمي تصنيف هذه الشبهات اللغوية تصنيفا يتناسب مع موضوعها، وذلك على النحو التالي:

أولا: شبهات نحوية، وجل هذه الشبهات يدور حول المطابقة في العدد والنوع، أو توهّم وجود أخطاء في إعراب بعض الكلمات القرآنية، أو ادّعاءات وجود لبس في المعنى ناشئ عن خلل أو اضطراب نحوي.

ثانيا: شبهات صرفية، وتدور حول استعمال جمع القلة في موضع جمع الكثرة والعكس.

ثالثا: شبهات دلالية، وأكثرها ادعاءات حول وجود ألفاظ مستخدمة في غير معناها، وألفاظ غريبة وألفاظ أعجمية، وادعاء وجود أخطاء في بعض الأعلام، مثل: ﴿سِينِينَ﴾ [التين:٢] ، ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٠]، ﴿ءَازَرَ﴾ [الأنعام:٧٤]، واختلاف الأسماء للمسمى الواحد، مثل اسمي: أحمد ومحمد للنبي ﷺ ومكة وبكة للبلد الحرام، وكذا ادعاءات وجود ألفاظ خادشة للحياء في القرآن الكريم، مثل: العورة، المني، الترائب، ونحوها.

رابعا: شبهات بلاغية: وأكثرها يدور حول الحشو، أي: وجود ألفاظ زائدة عن المعنى، والتكرار، أي: تكرار المعنى الواحد بأكثر من صورة لفظية، والتناقض، كإثبات الشيء مرة ونفيه مرة أخرى، أو إطلاقه تارة، وتقييده تارة أخرى.

خامسا: شبهات عامة، وبعضها يدور حول الطعن في إعجاز القرآن وفصاحته، والزعم أنه أسلوب لا يلائم الذوق العربي، أو أنه لا يخضع لقواعد اللغة، وبعضها ادعاءات حول وجود أخطاء إملائية في القرآن الكريم أو عدم جدوى المتشابه من آيات القرآن، أو اختلاف القراءات وأثره في اختلاف التشريعات والمعاني، أو أن القرآن ليس محفوظا، أو أن به تناقضات وتعارضات، إلى آخر هذه المطاعن »[1].

الأمثلة

وندلف الآن للتدليل على بعض هذه الطعون ببعض الآيات التي طعن فيها هؤلاء الذين يتربصون بالقرآن والأمة الإسلامية الدوائر، ونذكر الشبهة ونحاول الرد عليها:

المثال الأول: قال تعالى في الآية السادسة والتسعين بعد المائة من سورة البقرة: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة].

وجه الطعن:

أما وجه الطعن هنا، ففي قوله تعالى في هذه الآية ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ حيث توهم هؤلاء الطاعنون عدمَ المطابقة بين العدد والمعدود، فقالوا: إن هنا مخالفة للقاعدة الجارية في تمييز العدد، واستدلوا على ذلك بهذه الآية القرآنية الكريمة، فالصواب في زعم هؤلاء الطاعنين أن يقال: « تلك عشر»[2].

الرد على هذا الطعن:

(١) كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم، د. محمد محمد داود ص٢٥ وما بعدها.
(٢) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٨٨.

ولقد قلب هؤلاء الصواب خطأً والخطأ صوابا ؛ فالقاعدة المعروفة للجميع تقرر أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود في النوع، فتقول: عشرة رجال، وعشر نساء، وكلمة(عشرة) في هذه الآية الكريمة تشير إلى الأيام، ومفردها مذكر، فوجب تأنيث العدد جريا على القاعدة المذكورة.

وأما الوصف (كاملة) ففائدته « أن لا يتوهم متوهم أن الواو ـ في قوله تعالى ﴿وَسَبْعَةٍإِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ بمعنى أو، كقولك جالس الحسن وابن سيرين، وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً ؛ فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب، وأن المراد بالسبعة هو العدد دون الكثرة فإنه يطلق عليهما (كامِلَةٌ) صفة مؤكدة تفيد المبالغة في محافظة العدد، أو مبينة كمال العشرة فإنه أول عدد كامل إذ به تنتهي الآحاد وتتم مراتبها، أو مقيدة تقيد كمال بدليتها من الهدي»[1]، « وفيه زيادة توصية بصيامها وأن لا يتهاون بها ولا ينقص من عددها، كما تقول للرجل إذا كان لك اهتمام بأمر تأمره به وكان منك بمنزل: اللّه اللّه لا تقصر»[2].

وعلى ذلك فالآية الكريمة موافقة تمام الموافقة للقواعد العربية، والاضطراب الذي وسموا به القرآن الكريم هنا قائم في أذهانهم وناشئ عن جهلهم بأبسط القواعد، وفي ذلك يقول السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ): « وقوله: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ مبتدأ وخبرٌ، والمشارُ إليه هي السبعةُ والثلاثةُ، ومميِّزُ السبعةِ والعشرةِ محذوفٌ للعلمِ به. وقد أثبت تاءَ التأنيثِ في العددِ مع حَذْفِ التمييزِ، وهو أحسنُ الاستعمالَيْنِ »[3]، ويقول الشيخ عبد الرحمن الجزيري: «فالآية الكريمة منطبقة على القواعد النحويّة في ظاهرها وباطنها، فماذا تخيله ذلك الرجل المضحك حتى حكم على الصواب بأنه ليس بصواب »[4].

المثال الثاني:

طعن الطاعنون في قوله تعالى في الآية السابعة والسبعين بعد المائة من سورة البقرة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ

(١) أنوار التنزيل وأسرار التاويل للبيضاوي ١/١٢٠.
(٢) الكشاف للزمخشري ١/٢٤١.
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/٢١٩.
(٤) أدلة اليقين ص٤٧١.

ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة].

وجه الطعن:

زعم هؤلاء أن هناك اضطرابا تركيبيا في قول الله ﷻ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ حيث قالوا: إن المبتدأ (البر) في قوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ دال على معنى لا على ذات، ولكن جاء خبره (من) وهو اسم موصول دالٌّ على ذات، وهذا في زعمهم اضطراب والصواب في ظنهم أن يقال: (ولكن البر أن تؤمنوا)، هذه هي الشبهة الأولى، أما الشبهة الثانية فحول قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ حيث يقولون: جاء المعطوف منصوبا ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ والمعطوف عليه مرفوعا ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ فادعوا أن هنا خطأ نحويا[1].

الرد على هاتين الشبهتين وبيان وجه الصواب:

الرد على الشبهة الأولى: حين ننظر إلى الشبهة الأولى نجد أنهم قد قالوا: أتى باسم الفاعل بدل المصدر، وليس في الآية هنا اسم فاعل، وموضع الاشتباه هو مجئ (من) وهو اسم دال على ذات خبرا عن معنى البر، وتركيب الآية على هذا النحو مجازي؛ لأنه لا يخبر عن معنى بذات، ولكن الآية لها تخريجات عديدة:

« أَحَدُهَا: وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أَيْ حُبَّ الْعِجْلِ، وَيَقُولُونَ: الْجُودُ حَاتِمٌ وَالشِّعْرُ زُهَيْرٌ، وَالشَّجَاعَةُ عَنْتَرَةُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْفَرَّاءِ(ت٢٠٧هـ)، وَالزَّجَّاجِ(ت٣١١هـ)، وَقُطْرُبٍ(ت٢٠٦هـ)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(ت٣٧٧هـ): وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٩] ثُمَّ قَالَ ﴿كَمَنْ ءَامَنَ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٩] وَتَقْدِيرُهُ، أَجَعَلْتُمْ أَهْلَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ كَمَنْ آمَنَ، أَوْ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ كَإِيمَانِ مَنْ آمَنَ لِيَقَعَ التمثيل بين مصدرين أو بين فاعلين، إذا لَا يَقَعُ التَّمْثِيلُ بَيْنَ مَصْدَرٍ وَفَاعِلٍ.

(١) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٨٥.

وَثَانِيهَا: قال أبو عبيدة(ت٢١٠هـ): البر هاهنا بِمَعْنَى الْبَار كَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾ [طه] أيْ لِلْمُتَّقِينَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الْمُلْكِ: ٣٠] أيْ غَائِرًا، وَقَالَتِ الْخَنْسَاءُ:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[1]

أَيْ مُقْبِلَةٌ وَمُدْبِرَةٌ مَعًا.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ مَعْنَاهُ: وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ فَحُذِفَ كَقَوْلِهِمْ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣] أي ذووا دَرَجَاتٍ، عَنِ الزَّجَّاجِ(ت٣١١هـ).

وَرَابِعُهَا: التَّقْدِيرُ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ يَحْصُلُ بِالْإِيمَانِ وَكَذَا وَكَذَا »[2].

قال الآلوسي(ت١٢٧٠هـ): « والأول أوفق لقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ وأحسن في نفسه؛ لأنه كنزع الخف عند الوصول إلى الماء، ولأن المقصود من كون ذي البر من آمن إفادة أن البر إيمانه فيؤول إلى الأول»[3].

وقال الرازي(ت٦٠٤هـ): « وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الْكَلَامِ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ الَّذِي هُوَ كُلُّ الْبِرِّ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الثَّوَابِ الْعَظِيمِ بِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ، وَعَنِ الْمُبَرِّدِ: لَوْ كُنْتُ مِمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِقِرَاءَتِهِ لَقَرَأْتُ (وَلَكِنَّ الْبَرَّ) بِفَتْحِ الْبَاءِ»[4].

وفي التحرير والتنوير لابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): « وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ إِخْبَارٌ عَنِ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ الذَّاتِ لِلْمُبَالَغَةِ كَعَكْسِهِ فِي قَوْلِهَا: فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] وَقَوْلُ النَّابِغَةِ:

وَقَدْ خِفْتُ، حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي ... عَلَى وَعِلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلِ[5]

أَيْ وَعِلٍ هُوَ مَخَافَةُ أَيِّ خَائِفٍ، وَمَنْ قَدَّرَ فِي مِثْلِهِ مُضَافًا أَيْ بِرُّ مَنْ آمَنَ، أَوْ وَلَكِنْ ذُو الْبِرِّ فَإِنَّمَا عُنِيَ بَيَانُ الْمَعْنَى لَا أَنَّ هُنَالِكَ مِقْدَارًا؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنِ الْبَلَاغَةِ إِلَى كَلَامٍ مغول كَمَا قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ، وَعَنِ الْمُبَرِّدِ: لَوْ كُنْتُ مِمَّنْ يَقْرَأُ لَقَرَأْتُ

---

(١) البيت من البسيط للخنساء في ديوانها ص ٢٨٢، والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٢١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٤.

(٢) مفاتيح الغيب ٥/ ٢١٤

(٢) روح المعاني للآلوسي ١/ ٤٤٢

(٤) مفاتيح الغيب ٥/ ٢١٤

(٥) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤٤، وأما لي المرتضى ١/ ٢٠٢، ومعجم ما استعجم ١٠٢٦.

وَلَكِنِ الْبِرُّ بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ الِاسْتِغْنَاءَ عَنِ التَّقْدِيرِ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْبِرِّ بِجُمْلَةٍ: مَنْ آمَنَ لِأَنَّ مَنْ آمَنَ هُوَ الْبَارُّ لَا نَفْسُ الْبِرِّ وَكَيْفَ يَقْرَأُ كَذَلِكَ والْبِرَّ مَعْطُوف بلكن فِي مُقَابَلَةِ الْبِرِّ الْمُثْبَتِ فَهَلْ يَكُونُ إِلَّا عَيْنُهُ وَلِذَا لَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ إِلَّا الْبِرَّ بِكَسْرِ الْبَاءِ، عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مَرْوِيَّةٌ وَلَيْسَتِ اخْتِيَارًا، وَلَعَلَّ هَذَا لَا يَصِحُّ عَنِ الْمُبَرِّدِ »[1].

وفي مجئ الآية القرآنية التي معنا على هذا النسق الدقيق معنى رقيق مرهف لمن تأمل وتدبر كتاب الله ـ تعالى ـ ، هذا المعنى هو: أن الإيمان متمكن في قلوب المؤمنين فلو قيل: ولكن البر أن تؤمنوا لكان الإيمان المدعو إليه مجرد فكرة ولكن لما أخبر عن هذا المعنى الإيمان بالذوات التي تحمله من التحام الإيمان بالمؤمن والمؤمن بالإيمان فصار إيمانا عمليا متمكنا في القلوب، وهذا يذكرنا بذلك الأثر الذي يقول: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ بِالتَّحَلِّي وَلَا بِالتَّمَنِّي، إِنَّمَا الْإِيمَانُ مَا وَقَرَ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَّقَهُ الْعَمَلُ»[2].

تلك هي الشبهة الأولى التي أوردوها والرد عليها.

أما الشبهة الثانية: التي يدعون فيها وجود خطأ نحوي في عطف (والصابرين) على(والموفون) فليس إلا جهلا منهم باللغة العربية وأسرار البلاغة فيها، وهو قصور في النظر لا يرى صاحبه سوى المستوى السطحي الظاهر في التركيب، أما على المستوى الأعمق فالكلمة هنا منصوبة على الاختصاص والمدح، والتقدير: وأخص الصابرين، أو: وأمدح الصابرين، ولهذا الأسلوب غرض بلاغي هو: التنبيه على فضل الصبر على الشدائد وفي مواطن القتال على سائر الأعمال، فالصبر مبدأ الفضائل وجامعها إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ، ولذا غيّر إعرابها بالنصب على المدح والاختصاص ليكون ذلك أدعى إلى لفت الأنظار والأسماع، فالكلام عند اختلافه يصير كأنه أنواع متباينة، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحدا، وباب النصب على المدح والاختصاص باب واسع في العربية، حتى لقد عقد سيبويه بابا في كتابه[3] أورد فيه كثيرا من الشواهد والأمثلة من كلام العرب الفصيح.

يقول ابن عاشور: « وَنَصْبُ (الصَّابِرِينَ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَرْفُوعَاتٍ نَصْبٌ عَلَى الِاخْتِصَاصِ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي عَطْفِ النُّعُوتِ مِنْ تَخْيِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بَيْنَ الْإِتْبَاعِ فِي الْإِعْرَابِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الْقَطْعِ ...، وَالْقَطْعُ يَكُونُ

(١) التحرير والتنوير ٢/١٢٩

(٢)أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن موقوفا في المصنف ٦/١٦٢/٢٠٢٥١.

(٣)ينظر: الكتاب ٢/ ٦٤ ، ٦٥.

بِنَصْبِ مَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا وَبِرَفْعِ مَا هُوَ بِعَكْسِهِ لِيَظْهَرَ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ الْقَطْعُ حِينَ يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ إِذْ لَا يُعْرَفُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ الْقَطْعَ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ الْإِعْرَابِ، فَأَمَّا النَّصْبُ فَبِتَقْدِيرِ فِعْلِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ بِحَسَبِ الْمَقَامِ، وَالْأَظْهَرُ تَقْدِيرُ فِعْلِ أَخُصُّ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْمَدْحَ بَيْنَ الْمَمْدُوحِينَ وَالذَّمَّ بَيْنَ الْمَذْمُومِينَ.

وَقَدْ حَصَلَ بِنَصْبِ (الصَّابِرِينَ) هُنَا فَائِدَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا عَامَّةٌ فِي كُلِّ قَطْعٍ مِنَ النُّعُوتِ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ(ت٣٧٧هـ) أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الْكَثِيرَةُ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُخَالَفَ إِعْرَابُهَا وَلَا تُجْعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوْصُوفِهَا لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ الْإِطْنَابِ فَإِذَا خُولِفَ إِعْرَابُ الْأَوْصَافِ كَانَ الْمَقْصُودُ أَكْمَلَ لِأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْكَلَامِ وَضُرُوبٌ مِنَ الْبَيَانِ.

قَالَ فِي «الْكَشَّافِ» «نُصِبَ عَلَى الْمَدْحِ وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ كَسَّرَهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَمْثِلَةٍ وشواهد» اهـ. قُلْتُ: قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ «وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فَابْتَدَأْتَهُ، مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾إِلَى قَوْلِهِ (وَالصَّابِرِينَ) وَلَوْ رُفِعَ (الصَّابِرِينَ) عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ كَانَ جَيِّدًا، وَلَوِ ابْتَدَأْتَهُ فَرَفَعْتَهُ عَلَى الِابْتِدَاءِ كَانَ جَيِّدًا، وَنَظِيرُ هَذَا النَّصْبِ قَوْلُ الْخِرْنِقِ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ[1]

بِنَصْبِ النَّازِلِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ نَصْبَ هَذَا عَلَى أَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُحَدِّثَ النَّاسَ وَلَا مَنْ تُخَاطِبُ بِأَمْرٍ جَهِلُوهُ وَلَكِنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا مِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ عَلِمْتَ فَجَعَلْتَهُ ثَنَاءً وَتَعْظِيمًا وَنَصْبُهُ عَلَى الْفِعْلِ كَأَنَّهُ قَالَ أَذْكُرُ أَهْلَ ذَلِكَ وَأَذْكُرُ الْمُقِيمِينَ وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ لَا يستعمل إِظْهَارُه» اهـ.

قُلْتُ: يُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ مِثْلُهُ فِي نَظَائِرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النِّسَاء: ١٦٢] عَطْفًا عَلَى لكِنِ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النِّسَاء:

(١)البيتان من الكامل للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ص ٤٢، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٥/ ٤١، وسمط اللآلي ص ٥٤٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ١١٦، والكتاب ١/ ٢٦٤.

١٦٢]، وَفِي سُورَةِ الْعُقُود ﴿وَالصَّٰبِـُٔونَ﴾ [الْمَائِدَة: ٦٩] عَطْفًا عَلَى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [الْمَائِدَة: ٦٩] .

الْفَائِدَة الثَّانِيَة: أَن فِي نَصْبِ الصَّابِرِينَ بِتَقْدِيرِ أَخُصُّ أَوْ أَمْدَحُ تَنْبِيهًا عَلَى خَصِيصِيَّةِ الصَّابِرِينَ وَمَزِيَّةِ صِفَتِهِمُ الَّتِي هِيَ الصَّبْرُ.

قَالَ فِي «الْكَشَّافِ»: «وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا زَعَمُوا مِنْ وُقُوعِهِ لَحْنًا فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ، وَرُبَّمَا الْتَفَتَ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي الْكِتَابِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَذَاهِبَ الْعَرَبِ وَمَا لَهُمْ فِي النَّصْبِ عَلَى الِاخْتِصَاصِ من الِافْتِنَان»[(١)]، وَأَقُولُ: إِنَّ تَكَرُّرَهُ كَمَا ذَكَرْنَا وَتَقَارُبَ الْكَلِمَاتِ يربأ بِهِ على أَنْ يَكُونَ خَطَأً أَوْ سَهْوًا وَهُوَ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ مُخَالِفَتَيْنِ إِعْرَابُهُ.

وَعَنِ الْكِسَائِيِّ(ت١٨٩هـ) أَنَّ نَصْبَهُ عَطْفٌ عَلَى مَفَاعِيلَ آتَى أَيْ وَآتَى الْمَالَ الصَّابِرِينَ أَيِ الْفُقَرَاءَ الْمُتَعَفِّفِينَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ تُصِيبُهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَالصَّابِرِينَ حِينَ الْبَأْسِ وَهُمُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ لِلْغَزْوِ وَيُحِبُّونَ أَنْ يَغْزُوا؛ لِأَنَّ فِيهِمْ غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التَّوْبَة].

وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَأَوِّلِينَ أَنَّ نَصْبَ (وَالصَّابِرِينَ) وَقَعَ خَطَأً مِنْ كُتَّابِ الْمَصَاحِفِ وَأَنَّهُ مِمَّا أَرَادَهُ عُثْمَانُ ﷺ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ الْمُصْحَفَ الَّذِي كَتَبُوهُ: «إِنِّي أَجِدُ بِهِ لَحْنًا سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا» وَهَذَا مُتَقَوَّلٌ عَلَى عُثْمَانَ وَلَوْ صَحَّ لَكَانَ يُرِيدُ بِاللَّحْنِ مَا فِي رَسْمِ الْمَصَاحِفِ مِنْ إِشَارَاتٍ مِثْلَ كِتَابَةِ الْأَلِفِ فِي صُورَةِ الْيَاءِ إِشَارَةً إِلَى الْإِمَالَةِ وَلَمْ يَكُنِ اللَّحْنُ يُطْلَقُ عَلَى الْخَطَأِ»[(٢)].

ـ ومن العلماء من ذكر توجيها آخر:

قال مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ): « قوله: (وَالصَّابِرِينَ)، نصب على إضمار أعني، أو على العطف على (ذَوِي القُرْبَى)؛ فإذا عطفتهم على (ذَوِي القُرْبَى) لم يجز أن ترفع (وَالمُوفُونَ) إلَّا على العطف على المضمر في (آمَنَ)؛ ليكون داخلاً في صلة (مَنْ) »[(٣)].

(١) الكشاف ١/٥٩٠.
(٢) التحرير والتنوير ٢/١٣٢.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٥٧.

ولكنّ الوجه الأوّل بعيدٌ عن كلّ إشكال، وأبلغ في الخطاب؛ لذا اختاره كثيرٌ من العلماء؛قال أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) أستاذ ابن جني(ت٣٩٢هـ): « والأحسن عندي في هذه الأوصاف التي تعطف، ويُذكرُ الموضعُ من موصوفها والمدح أو النقص منهم والذمُّ أن يخالف بإعرابها، ولا تجعل كلها جاريةً على موصوفها ... وعلى هذا الحدِّ مذهبُ العرب في هذا النحو»[١].

وأمّا السرُّ في هذا النصب، فمَنْ تأمّل السياق الذي رتّبت فيه الأوصاف في الآية الكريمة يجد أنها جاءت في أعلى البلاغة والإفادة فإذا كان الموضع من مواضع الإطناب في الوصف، خُولِف في إعراب الأوصاف، ليكون المقصود أكمل؛ فالكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنّه أنواع من الكلام وضروبٌ من البيان والخطاب. أمّا عند اتحاد إعرابه يكون وجها واحداً وجملة واحدة.

وأمّا مِنْ حيث الإفادة، فتغيّر الأسلوب والتفنّن في الخطاب له أثرٌ جليلٌ من الناحية النفسية؛ لأنّه يجذب الانتباه، ويُوقظ الشعور، ويحمل على التساؤل والبحث.

وبعد أن كشفنا باطل هؤلاء الذين جعلوا بلاغة القرآن مشكلاً، بل لحناً وتكلّفاً، نُجيب على تساؤل صاحب (تذييل مقالة في الإسلام) عندما قال: « لماذا استحقّ الصابرون هذا المدح؟ » بما أجاب به الدكتور أبو شهبة، وهو: « وإنّما غاير في الأسلوب، ولم يأت على نَسَق ما سبقه تبياناً لفضيلة الصبر، وبيان منزلته من البرّ؛ فكأنَّ الله - سبحانه - يبيّن لنا أنه، وإن جاء في الذكر آخراً، فهو بمكان من الفضيلة والمَثوبة الحسنة»[٢]. وبهذا يظهر تهافت وبهتان الطّاعنين الجاهلين في أساليب العربيّة الذين يريدون تشكيك أُمّة الإسلام بكتابها، ولكن ... هيهات[٣].

وسيظل هذا الكتاب الخالد أبد الدهر صامدا أمام هؤلاء المشككين الذين يريدون زعزعة الأمة الإسلامية في كتاب ربها، لكن هذا الكتاب سيظل موصوفا بذلك الوصف الذي قال فيه ربنا تبارك وتعالى ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت].

---

(١) الإغفال ٢/٣١.
(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم ص٢١٢.
(٣) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٨٧.

المثال الثالث: ومن الآيات التي طعن فيها الطاعنون قول الله تبارك وتعالى في الآية الثامنة والعشرين بعد المائتين من سورة البقرة ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]

وجه الطَّعن:

أما وجه الطعن فهر: مميز الثلاثة إلى العشرة يكون جمع قلّة، وجاء في هذا الموضع (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) جمع كثرة، فقال الطاعنون: هذا لحن، قال صاحب (تذييل مقالة في الإسلام) الذي يطعن مع الطاعنين في (نحو) القرآن: « ومِنْ إتيانه بجمع الكثرة حيث يتعيّن جمع القلّة قوله في سورة البقرة: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، والوجه: أقرُؤٍ، أو أقراءٍ»[(١)].

رد هذا الطعن وبيان وجه الصواب:

نقول: ما أشد تلبيس هؤلاء؛ إذ أخذوا اعتراضا ذكره علماؤنا وانتزعوه من سياقه؛ مع أن علماءنا أجابوا عليه، ويطير الطاعنون بالاعتراض فرحاً، كي يشكّكوا المسلمين في لغة كتاب ربهم! قال أبو البقاء العكبريّ(ت٦١٦هـ): « و (قُرُوءٍ): جمع كثرة، والموضع موضع قلّة؛ فكان الوجه ثلاثة أقراء، واختلف في تأويله ... »[(٢)].

وما عدّ العلماءُ هذا الموطن مشكلا، أو مخالفا للعربيّة، بل ذكروا له وجوها متعدّدة:

الأوّل: أنّه من باب الاتساع، قال الزمخشريّ: « يَتَّسِعُونَ فِي ذَلِكَ فَيَسْتَعْمِلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمْعَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ، ألا ترى إلى قوله: (بِأَنْفُسِهِنَّ)، وما هي إلا نفوس كثيرة»[(٣)]، أَوْ لَعَلَّ الْقُرُوءَ كَانَتْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا فِي جَمْعِ قُرْءٍ مِنَ الْأَقْرَاءِ[(٤)].

وفي التحرير والتنوير: « قُرُوءٌ صِيغَةُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ، اسْتُعْمِلَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ قِلَّةٌ تَوَسُّعًا، عَلَى عَادَاتِهِمْ فِي الْجُمُوعِ أَنَّهَا تَتَنَاوَبُ، فَأُوثِرَ فِي الْآيَةِ الْأَخَفُّ مَعَ أَمن اللَّبْس بِوُجُود صَرِيح الْعَدَدِ. وَبِانْتِهَاءِ الْقُرُوءِ الثَّلَاثَةِ تَنْقَضِي مُدَّةُ الْعِدَّةِ، وَتَبِينُ الْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ مِنْ مُفَارِقِهَا، وَذَلِكَ حِينَ يَنْقَضِي الطُّهْرُ الثَّالِثُ وَتَدْخُلُ فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ، قَالَ

(١) تذييل مقالة في الإسلام ١٧٧.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٠.
(٣) الكشاف ١/٤٤٢ و مفاتيح الغيب ٦/٤٢٥.
(٤) مفاتيح الغيب ٦/٤٢٥.

الْجُمْهُورُ: إِذَا رَأَتْ أَوَّلَ نُقْطَةٍ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، بَعْدَ تَحَقُّقِ أَنه دم الْحيض»[1].

الثاني: عدل عن بناء القلة إلى الكثرة؛ لأنه شاذ في القياس، قال السمين الحلبيّ: « إنَ قُرُوءا جمعُ قَرْء - بفتح القاف - فلو جاء على (أقراء) لجاء على غير القياس؛ لأن أفعالا لا يَطّردُ في (فَعْل) بفتح الفاء»[2].

الثالث: لّما قال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ) فجمع، أتى بلفظ جمع الكثرة؛ لأنّ كلّ واحدة من المطلّقات تتربّص ثلاثة أقراءٍ»[3].

الرابع: إنه قائمٌ على الحذف، والأصل فيه؛ « ثلاثة أقراء من قروءٍ»[4].

وقال البقاعي(ت٨٨٥هـ): « والمشهور من كلام أهل اللغة أن جمع القرء بمعنى الطهر أقراء وقروء، وأن جمعه إذا أطلق على الحيض أقراء فقط؛ وذلك لأن المادة لما كانت للجمع كانت أيام الطهر هي المتحققة بذلك وكان جمع الكثرة أعرف في الجمع كان بالطهر أولى»[5].

فها أنت ترى أن الطاعنين كشفوا عن جهلهم بهذه اللّغة الشريفة، وبانت سرقاتُهم، ولتعلم أنّ آراءَهم ظنون يريدون إبطال الحق بها! [6].﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾﴾ [الصف].

المثال الرابع: قال الله تبارك وتعالى في الآية الثانية والستين بعد المائة من سورة النساء ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء].

وجه الطعن: طعن الطاعنون في قول الله تبارك وتعالى: (وَالْمُقِيمِينَ)، وقالوا: إنّ الصواب الرفع(والمقيمون)، ولا وجه لغيره.

قالت الزَّنادقة: « وموضع (وَالْمُقِيمِينَ): رفع واجب في هذا الموضع وجوباً ظاهراً بينا ... وأنّ ذلك إنَّما هو تخليط ممّن جمع القرآن، وكتب المصحف»[1].

---

(١) التحرير والتنوير ٢/٢٩١.
(٢) الدر المصون ٢/٤٢٩.
(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٤٦٥.
(٤) البحر المحيط ٢/١٨٧.
(٥) نظم الدرر ٢/٢٩٦.
(٦) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٨٩.

وقال صاحب (تذييل مقالة في الإسلام) الذي يطعن دائما في آيات القرآن: «وكان الوجه أن يقول: (والمقيمون الصلاة)، كما قال بعده: (والمُؤتُونَ الزكاةَ) هذا ما تقتضيه القاعدة؛ إلَّا أنّ المفسّرين زعموا أنه نَصَب المقيمين الصلاة على المدح أيضاً، فَلِمَ استحَقَّ هؤلاء المدح ولم يستحقّه المؤمنون بالله واليوم الآخر؟»[٢].

ردُّ هذا الطَّعن وبيان وجه الصواب: سنقف هنا مع الطاعنين في قضيّتين:

الأُولى: دعوى خطأ مَنْ كتب المصحف؛ حيث نقل هؤلاء آثارا باطلة تدلّ بزعمهم على خطأ الكاتب، وأنّ (وَالْمُقِيمِينَ) في مصحف أُبيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالرفع.

وهذا الذي ذكروه باطل محض، ولقد رد أئمتنا على هذا الزعم، وعلى رأسهم شيخ المفسرين الإمام الطبري(ت٣١٠هـ) حيث يقول في سفره القيم (جامع البيان) وهو يردّ على مَنْ زعم أنّ هذه الكلمة في مصحف أبيّ (وَالمُقِيمون)، يقول الطبري: «وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبيّ في ذلك، ما يدل على أنّ الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخطِّ، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يُعلِّمون من علَّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقَّنوه الأمة تعليمًا على وجه الصواب.

وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءةً، على ما هو به في الخط مرسومًا، أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب»[٣].

وقد علق الشيخ أحمد محمد شاكر على ما قاله الطبري بقوله: « هذه الحجة التي ساقها إمامنا أبو جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي حجة فقيه بمعاني الكلام، ووجوه الرأي. وهي حجة رجل عالم محيط بأساليب العلم، عارف بما توجبه شواهد النقل، وأدلة العقل. وقد تناول ذلك جمهور من أئمتنا، ولكن لا تزال حجة أبي جعفر أقوم حجة في رد هذه الرواية التي نسبت إلى عائشة أم المؤمنين»[٤].

وقَالَ الْقُشَيْرِيُّ: وَهَذَا الْمَسْلَكُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا الْكِتَابَ كَانُوا قُدْوَةً فِي اللُّغَةِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يُدْرِجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يُنْزَلْ [٥].

---

(١) الانتصار للقرآن ٥٢١/٢.
(٢) تذييل مقالة في الإسلام ص٧٤.
(٢) جامع البيان ٢١٨/٩.
(٤) جامع البيان ٢١٨/٩ (هامش).
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٢/٦ والدر المصون ١٥٢/٤.

وقال الإمام الزمخشريّ(ت٥٣٨هـ): « (والْمُقِيمِينَ) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، .... ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب اللّه ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم»[(١)].

وقال الرازي(ت٦٠٤هـ): « وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُصْحَفَ مَنْقُولٌ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ يُمْكِنُ ثُبُوتُ اللَّحْنِ فِيهِ»[(٢)].

وقال أبو حيَّان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ): « وَذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ: إِنَّ كَتَبَهَا بِالْيَاءِ مِنْ خَطَأِ كَاتِبِ الْمُصْحَفِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُمَا ذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا عربيان فصيحان، قطع النُّعُوتِ أَشْهَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ ذَكَرَ عَلَيْهِ شَوَاهِدَ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى الْقَطْعِ خَرَّجَ سِيبَوَيْهِ ذَلِكَ»[(٣)].

وقال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): « وَهَذِهِ أَوْهَامٌ وَأَخْبَارٌ لَمْ تَصِحَّ عَنِ الَّذِينَ نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ. وَمِنَ الْبَعِيدِ جدّا أَن يخطىء كَاتِبُ الْمُصْحَفِ فِي كَلِمَةٍ بَيْنَ أَخَوَاتِهَا فَيُفْرِدَهَا بِالْخَطَأِ دُونَ سَابِقَتِهَا أَوْ تَابِعَتِهَا، وَأَبْعَدَ مِنْهُ أَنْ يَجِيءَ الْخَطَأُ فِي طَائِفَةٍ مُتَمَاثِلَةٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَهِيَ الَّتِي إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ النَّائِبَةِ عَنْ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ مِنَ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّهِ. وَلَا أَحْسَبُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ صَحِيحًا. وَقَدْ عَلِمْتُ وَجْهَ عَرَبِيَّتِهِ فِي الْمُتَعَاطِفَاتِ ... وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَأْوِيلَ قَوْلِ عُثْمَانَ هُوَ مَا وَقَعَ فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ مِنْ نَحْوِ الْأَلِفَاتِ الْمَحْذُوفَةِ»[(٤)].

أما القضية الثانية: فهي تخريج قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ) على قواعد النَّحو حيث اختلف« فِي نَصْبِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَصَحُّهَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ بِأَنَّهُ نَصْبٌ عَلَى الْمَدْحِ، أَيْ وَأَعْنِي الْمُقِيمِينَ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَمِنْ ذَلِكَ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) وَأَنْشَدَ:

---

(١) الكشاف ١/٥٩٠.
(٢) مفاتيح الغيب ١١/٢٦٤.
(٢) البحر المحيط ٤/٢٤.
(٤) التحرير والتنوير ٦/٢١.

وَكلُّ قَوْمٍ أَطاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيْرًا أَطاعَتْ أَمْرَ غاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا ... وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا[١]

وَأَنْشَدَ:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ[٢]

قَالَ النَّحَّاسُ[٣]: وَهَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي(الْمُقِيمِينَ)، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ (ت١٨٩هـ): (وَالْمُقِيمِينَ) مَعْطُوفٌ على(بما).

قَالَ النَّحَّاسُ(ت٣٣٨هـ) قَالَ الْأَخْفَشُ(ت٢١٥هـ): وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ وَيُؤْمِنُونَ بِالْمُقِيمِينَ.

وَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ[٤] أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْمُقِيمِينَ هَاهُنَا الْمَلَائِكَةُ ـ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ـ؛ لِدَوَامِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالِاسْتِغْفَارِ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ، وَحَكَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَدْحِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْخَبَرِ، وَخَبَرُ الرَّاسِخِينَ فِي(أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً) فَلَا يَنْتَصِبُ(الْمُقِيمِينَ) عَلَى الْمَدْحِ.

قَالَ النَّحَّاسُ(ت٥٣٨هـ) [٥]: وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ:(وَالْمُؤْتُونَ) رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ هُمُ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ.

ـ وَقِيلَ:(وَالْمُقِيمِينَ) عَطْفٌ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي(قَبْلِكَ)، أَيْ مِنْ قَبْلِكَ وَمِنْ قَبْلِ الْمُقِيمِينَ.

ـ وَقِيلَ(الْمُقِيمِينَ) عَطْفٌ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي(إِلَيْكَ).

وَقِيلَ: هُوَ عَطْفٌ عَلَى الْهَاءِ وَالْمِيمِ، أَيْ مِنْهُمْ وَمِنَ الْمُقِيمِينَ.

وَهَذِهِ الْأَجْوِبَةُ الثَّلَاثَةُ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهَا عَطْفَ مُظْهَرٍ عَلَى مُضْمَرٍ مَخْفُوضٍ ... وَأَصَحُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ، وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ هُوَ اختيار القفال والطبري »[٦].

---

(١) البيتان من البسيط لمالك بن خباط العكلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١، والكتاب ٢/ ٥٩، ولابن حماط العكلي في خزانة الأدب ٥/ ٤٢ وَيُرْوَى ، أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ

(٢) سبق تخريجهما ص١٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٠.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن ٢١/ ٢٤٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٠.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٢ والدر المصون ٤/ ١٥٢و مفاتيح الغيب ١١/ ٢٦٤.

وقال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): « وَعَطْفُ الْمُقِيمِينَ بِالنَّصْبِ ثَبَتَ فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ، وَقَرَأَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي الأقطار دون نَكِير فَعَلِمْنَا أَنَّهُ طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ فِي عَطْفِ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى صِفَاتٍ مَحَامِدَ، عَلَى أَمْثَالِهَا، فَيَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمَعْطُوفَاتِ النَّصْبُ عَلَى التَّخْصِيصِ بِالْمَدْحِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ لِلِاهْتِمَامِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النُّعُوتِ الْمُتَتَابِعَةِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ بِدُونِ عَطْفٍ أَمْ بِعَطْفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) - إِلَى قَوْله - (وَالصَّابِرِينَ) [الْبَقَرَة: ١٧٧] . قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي «كِتَابِهِ»[1] «بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِي التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فَابْتَدَأْتَهُ» . وَذَكَرَ مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: «فَلَوْ كَانَ كُلُّهُ رَفْعًا كَانَ جَيِّدًا»، وَمِثْلُهُ: ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ ... ﴾ [الْبَقَرَة: ١٧٧]، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْخِرِنْقِ:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُـــلِ مُعْتَـــرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَـــاقِدَ الْأُزْرِ

فِي رِوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ: بِرَفْعِ (النَّازِلُونَ) وَنَصْبِ (الطَّيِّبِينَ)، لِتَكُونَ نَظِيرَ هَذِهِ الْآيَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَجْرِي عَلَى قَصْدِ التَّفَنُّنِ عِنْدَ تَكَرُّرِ الْمُتَتَابِعَاتِ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ وُقُوعُهُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَعْطُوفَاتٍ مُتَتَابِعَاتٍ كَمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَفِي قَوْله: ﴿والصَّابِئُونَ﴾ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ [٦٩] »[2].

ولنا أن نتساءل: لماذا خص المقيمين الصلاة بالذات؟.

يبين البقاعي(ت٨٨٥هـ) دلالة هذا الأمر في ضوء السياق، فيقول: « ولما كانت الصلاة أعظم دعائم الدين، ولذلك كانت ناهية عن الفحشاء والمنكر، نصبت على المدح من بين هذه المرفوعات إظهاراً لفضلها فقال تعالى: {والمقيمين الصلاة} أي بفعلها بجميع حدودها، ويجوز على بُعد أن يكون المقتضي لنصبها جعل «لكن» بالنسبة إليها بمعنى «إلا» وتضمينها لفظها، لما بينهما من التآخي، فيكون المعنى أنهم مستثنون ممن أعد لهم العذاب الأليم على معنى أن الله سبحانه وتعالى - وهو الفاعل المختار - سبق علمه بأن مقيم الصلاة بجميع حدودها لا يموت كما يموت كافر بل تناله بركتها فيسلم وهذا أعظم مدح لها والحاصل أن (لكن) استعيرت لمعنى

(١) الكتاب ٢/١٩٤.
(٢) التحرير والتنوير ٦/٢٩.

(إلا) بجامع أن ما بعد كل منهما مخالف في الحكم لما قبله كما استعيرت «إلا» لمعنى «لكن» في الاستثناء المنقطع.

ولما كان الرجوع بما بعدها إلى الأسلوب الماضي أبين في مدحها قال: {والمؤتون الزكاة} ولما ذكر أنهم جمعوا إلى صلة الخالق الإحسان إلى الخلائق ذكر الإيمان بانياً على عظمته مفصلاً له بعض التفصيل ومشيراً إلى أن نفعه كما يشترط أن يكون فاتحاً يشترط أن يكون خاتماً فقال: {والمؤمنون بالله} أي مستحضرين ما له من صفات الكمال»[(١)].

ويقول الشيخ عبد الرحمن الجزيريّ: «ونحن نقول له: إنّ الصواب هو الذي ذكر في الآية الكريمة؛ وذلك لأنّ القرآن الكريم هو عُمْدتنا في اللّغة وحجّتنا في البيان العربيّ، وهو هنا يُعْلِمنا أنّه إذا وُجدت متعاطفات وأراد المتكلم أن يعنى بأحدها مزيد عناية، فإنّه ينبغي له أن يغير فيه أسلوب العطف؛ ليدلّ على غرضه بنصبه على المدح، فمعنى قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) وأمدح المُقيمِينَ الصَّلاة؛ وذلك لأنّ الصلاة قد اشتملت على عمل القلب وهو الخشوع لله تعالى، وعمل الجوارح: من ركوع وسجود ونحوهما من أمارات ذلك الخضوع. وعمل اللّسان: من نطق بالشهادتين وتلاوة كلام الله تعالى، وهي إذا أُقيمت في وقتها على وجهها، فإنها تنهى فاعلها عن الفحشاء والمنكر؛ فكل ذلك من الأسباب التي تجعل للمقيمين الصلاة مِيزة يمتازون بها، فلهذا جاء القرآن الكريم بنصب المقيمين»[(٢)].

ولهذا يتّضح أن الطاعنين تجاهلوا كلَّ هذه الحقائق، ليطعنوا في كتاب الله تعالى، وهذا يدلّ على جهلهم؛ ولا سيما في لغة القرآن وأسلوبه، وما دروا أن هذه التي سُميت مشكلات إعرابيّة، ما هي إلّا ضروب من الإعجاز البياني تحتاج إلى تأملٍ.

قال الدكتور أحمد حسن فرحات في ختام دراسته لهذه الآية: «وهكذ فقد ثبت من خلال هذه الدراسة أن مجيء (الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) - بالنصب - إنما كان مقصوداً لأداء معنًى معيّن، وأنّ مثل هذا المعنى يفوت لو كانت بالرفع (والْمُقِيمُونَ الصَّلَاةَ)، ومثل هذا يمكن أنْ يقال في كلّ ما كان على شاكلته من مخالفة ظواهر الإعراب القرآنية؛ فوراء هذا التخالف الإعرابيّ معانٍ لا بدّ أن تُطلب، فإذا ما وصلنا إليها، لم

(١) نظم الدرر ٥/٥٠٢.
(٢) أدلة اليقين ص٤٧٨.

تكن هناك مشكلة إعرابية، وإنما يكون الوجه الإعرابيّ حينئذٍ أقوى ما يكون، لا يحتاج معه إلى القول بتلك التكلّفات التي امتلأت بها كتب الإعراب والتفسير»[١].

المثال الخامس: كذلك طعن الطاعنون في الآية التاسعة والستين من سورة المائدة وهي قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة].

وجه الطَّعن: لحَّن الطَّاعنون قوله تعالى: (وَالصَّابِئُونَ)، وقالوا: هو بالنصب، أمّا رفعه ـ في زعمهم ـ فخطأ فهو في موضع نصب لا إشكال فيه على أحد، يقول أحدهم: « وكان الوجه أن يقول: (والصَّابئين)، كما قاله في سورة البقرة في الآية الثانية والستين، وفي سورة الحجّ في الآية السابعة عشرة، وقال أيضاً: «لما وقف المفسرون على هذا اللّحن تمحلوا له تأويلاً»[٢].

وقال آخر على موقع في (الإنترنت) بعنوان « هل يوجد أخطاء لغوية في القرآن؟ »: « وكان يجب أن ينصب المعطوف على اسم (إن)؛ فيقول: (والصابئين)، كما فعل هذا في سورة البقرة، والحج»[٣].

رد الطعن وبيان وجه الصواب:

الملاحظ على الطَّاعنين في إعراب القرآن أن الآخِر منهم يأخذ باطله من الأول، فما عند الأول عند الزنادقة، وما في موقع على (الإنترنت) أخذه صاحب المقال من كتاب (تذييل مقالة في الإسلام)، وهذا لا غرابة فيه، فهدف الطاعنين جميعا واحد.

لقد توقّف المفسّرون والمعربون عند هذا الموضع، وأوردوا فيه تسعة مذاهب، وخص أحد الباحثين المحدثين ـ أكرمه الله ـ هذه الآية ببحث مع الموضعين الآخرين في سورتي البقرة والحج[٤]، وتكلّم عن هذه الآيات بتفصيل حسن من حيث سبب النزول والسياق، وأورد كلام المعربين؛ لقوله تعالى: (وَالصَّابِئُونَ)، وتوصل إلى نتائج طيّبة، أزالت كُلَّ إشكال.

وأهم هذه الأقوال في إعراب قوله تعالى: (وَالصَّابِئُونَ) ما يلي:

---

(١) دراسات في مشكل القرآن(تأويل آية النساء) ص٥٢.
(٢) تذييل مقالة في الإسلام ص٧٥.
(٣) نحو الإنترنت، مجلة الصائم، الملحق بصحيفة الخليج، العدد ٨٥٧٤.
(٤) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص١٨٩.

الأول: وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعِهما – أنه مرفوع بالابتداء وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا مَنْ آمنَ منهم إلى آخره والصابئون كذلك، ونحوه: «إن زيداً وعمروٌ قائمٌ» أي: إنَّ زيداً قائم وعمرو قائم، فإذا فَعَلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول أي: يكونُ خبرُ الثاني مثبتاً، والتقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائم، فحذف «قائم» الأول أو بالعكس.؟ قولان مشهوران وقد وَرَد كلٌّ منهما: قال:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[1]

أي: نحن رضوان، وعكسه قوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

التقدير: وقيارٌ بها كذلك، فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الحذفُ من الأول أيضاً؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخولُ اللام في خبر المبتدأ غيرِ المنسوخِ بـ «إنَّ» وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على التخريج.

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) [3]: « (وَالصَّابِئُونَ) رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه[4] شاهداً له:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ[5]

أي فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك....

فإن قلت: فقوله (والصابئون) معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟

قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا) إلخ ... ولا محل لها، كما لا محل للتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟

قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم. وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدّهم

---

(١) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩، والكتاب ١/ ١٣٢، وتخليص الشواهد ص ٢٠٥.

(٢) البيت من الطويل لضَابِئِ بْنِ الْحَارِثِ الْبُرْجُمِيِّ في الأصمعيات ١٦ و أضواء البيان ٤٢٧/٧.

(٣) الكشاف ٦٦٠/١.

(٤) الكتاب ١٥٦/٢.

(٥) البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في الكتاب ٢/ ١٥٨، وفي ديوانه ١٦٥.

غيا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبئوا عن الأديان كلها، أي خرجوا، كما أن الشاعر قدم قوله «وأنتم» تنبيها على أن المخاطبين أو غل في الوصف بالبغاة من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو «بغاة» لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم، مع كونهم أو غل فيه منهم وأثبت قدما.

فإن قلت: فلو قيل والصابئين وإياكم لكان التقديم حاصلا.

قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء، لأنه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنما يقال مقدّم ومؤخر للمزال لا للقارّ في مكانه، ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام »[1].

الوجه الثاني: أن «إنَّ» بمعنى نعم فهي حرفُ جوابٍ، ولا محلَّ لها حينئذ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع، وخبرُ الجميع قوله: {مَنْ آمَنَ} إلى آخره، وكونُها بمعنى «نعم» قولٌ مرجوح، قال به بعضُ النحويين، ... وجعل منه أيضاً قولَ عبد الله بن الزبير: «إنَّ وصاحبُها» جواباً لمن قال له: «لَعَن الله ناقة حملتني إليك» أي: نعم وصاحبُها، وجَعَلَ منه قولَ الآخر:

بَرَزَ الغَوَانِي فِي الشَّبَا ... بِ يَلُمْنَنِي وأُلُومُـهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ[2]

أي: نعم والهاءُ للسكت، وأُجيب بأنَّ الاسمَ والخبرَ محذوفان في قولِ ابن الزبير، وبقي المعطوفُ على الاسمِ دليلاً عليه، والتقدير: إنها وصاحبها معلونان، وتقدير البيت: إنه كذلك، وعلى تقديرِ أن تكونَ بمعنى «نعم» فلا يَصِحُّ هنا جَعْلُها بمعناها؛ لأنها لم يتقدَّمْها شيءٌ تكون جواباً له، و «نعم» لا تقع ابتداءَ كلام، إنما تقع جواباً لسؤال فتكونُ تصديقاً له.....

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على الضميرِ المستكنِّ في(هادوا) أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي(ت١٨٩هـ)، ورَدَّه تلميذه الفراء(ت٢٠٧هـ) والزجاج(ت٣١١هـ) قال الزجاج: » هو خطأ من جهتين :

إحداهما: أن الصابئ في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابئ هو غيرُ اليهودي، وإن جُعِل (هادوا) بمعنى تابوا من قوله تعالى: {إِنَّا

(١) الكشاف ١/٦٦٠.
(٢) البيتان من الكامل لعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٥.

هُدْنَآ إِلَيْكَ} [الأعراف: ١٥٦] لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسيرُ قد جاء بغير ذلك؛ لأنَّ معنى(الذين آمنوا) في هذه الآية إنما هو إيمانٌ بأفواههم لأنه يريد به المنافقين، لأنه وصفُ الذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، ثم ذَكَر اليهود والنصارى فقال: مَنْ آمنَ منهم بالله فله كذا، فجعَلَهم يهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتجْ أَنْ يقال: (مَنْ آمنَ فلهم أجرهم). قلت: هذا على أحدِ القولين أعني أن(الذين آمنوا) مؤمنون نفاقاً. ورَدَّه أبو البقاء(ت٦١٦هـ) ومكي ابن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) بوجهٍ آخرَ وهو عدمُ تأكيدِ الضمير المعطوفِ عليه. قلت: هذا لا يلزمُ الكسائي؛ لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك، وإنْ كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحة.

وهذا القولُ قد نقله مكي عن الفراء، كما نَقَله غيرُه عن الكسائي، وردَّ عليه بما تقدَّم، فيحتمل أن يكونَ الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجَع، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه، وعلى الجملةِ فيجوز أن يكونَ في المسألة قولان.

الوجه الرابع: أنه مرفوعٌ نسقاً على محلِّ اسم «إنَّ» لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلمَّا دخلَتْ عليه لم تغيِّر معناه بل أكَّدته، غايةُ ما في الباب أنها عَمِلَتْ فيه لفظاً، ولذلك اختصَّتْ هي و «أن» بالفتح، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلافِ ليت ولعلٍ وكأن، فإنه خَرَج إلى التمني والتَّرَجي والتشبيه، وأجرى الفراء البابَ مُجرى واحداً، فأجاز ذلك في ليت ولعل، وأنشد:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ ... في بلدٍ بها أنيسُ[(١)]

فأتى بـ «أنت»، وهو ضميرُ رفعٍ نسقاً على الياء في «ليتني»، وهل يَجْري غيرُ العطف من التوابع مَجْراه في ذلك؟ فذهَبَ الفراء ويونس إلى جوازِ ذلك وجَعَلا منه قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحق عَلَّامُ الغيوب} [سبأ: ٤٨] فرفعُ «عَلَّام» عندهما على النعت ل «ربي» على المحلِّ، وحكوا «إنهم أجمعون ذاهبون»، وغَلَّط سيبويه مَنْ قال مِن العرب: إنهم أجمعون ذاهبون فقال: واعلم أنَّ قوماً من العرب يغْلَطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»[(٢)]، وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غَلَّط أهل اللسان، وهم الواضعون أو المتلقُّون من الواضع، وأُجيب بأنهم بالنسبةِ

(١) الرجز دون نسبة في الدر المصون ٢٥٧/٤ وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٢٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٢٥، ٢/ ١١٤، والدرر اللوامع: ١/ ١٩٢، ٢/ ٢٠٢.
(٢) الكتاب ١٥٥/٢.

إلى عامة العرب غالطون وفي الجملة فالناسُ قد رَدُّوا هذا المذهبَ، أعني جوازَ الرفعِ عطفاً على محلِّ اسم «إنَّ» مطلقاً، أعني قبلَ الخبرِ وبعده، خَفِي إعرابُ الاسمِ أو ظهر. ونقل بعضُهم الإجماعَ على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبر، وليس بشيء، وفي الجملةِ ففي المسألةِ أربعة مذاهبَ: مذهبُ المحققين: المنعُ مطلقاً، ومذهبُ بعضهم، التفصيل قبل الخبر فيمتنع، وبعده فيجوز، ومذهب الفراء: إنْ خَفِي إعرابُ الاسم جاز ذلك لزوال الكراهية اللفظية، وحُكِي من كلامهم: «إنك وزيد ذاهبان»، الرابع: مذهب الكسائي: وهو الجوازُ مطلقاً ويَسْتدل بظواهرِ قوله تعالى: {إِنَّ الذين آمَنُواْ والذين هَادُواْ} الآية، وبقوله: - وهو ضابئ البرجمي[1] -

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينةِ رحلُه ... فإني وقَيَّارٌ بها لغريبُ[2]

وبقوله:

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتمْ ..... [3]

البيت، ... وبقولهم: «إنك وزيدٌ ذاهبان» وكلٌّ هذه تَصْلُح أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً، وينبغي أن يوردَ الكسائي دليلاً على جوازِ ذلك مع ظهور إعرابِ الاسم نحو: «إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان» وردَّ الزمخشري الرفع على المحل فقال: «فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدا وعمرو منطلقان. فان قلت لم لا يصح والنية به التأخير، فكأنك قلت: إنّ زيدا منطلق وعمرو؟ قلت: لأني إذا رفعته رفعته عطفا على محل إن واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها «إن» في عملها، فلو رفعت الصابئون المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنّ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين»[4]. وهو واضحٌ فيما رَدَّ به إلا أنه يُفْهِمُ كلامُه أن يُجيز ذلك بعد استكمال الخبر، وقد تقدَّم أنَّ بعضَهم نَقَل الإجماعَ على جوازِه.

الخامس: قال الواحدي(ت٤٦٨هـ): وفي الآيةِ قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية(ت٢٠٩هـ): وهو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ «إنَّ» وتبتدئ «الصابئون» والتقدير: «إنَّ

---

(١)ضابئ بن الحارث البرجمي. .. ممن سكن الكوفة ، حبسه عثمان بن عفان ﷺ لهجائه قوماً من الأنصار فمات في الحبس. معجم الشعراء ص١٤٤.

(٢) سبق تخريجه ص٥٥٧.

(٣) سبق تخريجه ص٥٥٧.

(٤) الكشاف ١/٦١٠.

الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمُون» على قولِ مَنْ يقولُ إنَّهم مسلمون، و «يُعَذَّبون» على قولِ مَنْ يقول إنهم كفار، فيُحْذَفُ الخبرُ إذ عُرِف موضِعُه، كما حُذِف مِنْ قولِه: {إِنَّ الذين كَفَرُواْ بالذكر} [فصلت: ٤١] أي: «يُعاقَبون» ثم قال الواحدي: «وهذا القولُ قريبٌ من قولِ البصريين، غيرَ أنَّهم يُضْمِرون خبرَ الابتداءِ، ويَجْعلون(مَنْ آمن) خبر (إن)، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَل(مَنْ آمَن) خبرَ الابتداء وحَذَفَ خبرَ(إنَّ) ...

السادس: أنَّ(الصابئون) مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا يُنْوى بهذا المبتدأ التأخيرُ، فالفرقُ بينه وبين مذهبِ سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء: وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لِما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ[1] أي: لِما يلزمُ من الجمع بين الحذفِ والفصلِ، ولا يَعْني بذلك أنَّ المكانَ من مواضع الحذف اللازمِ؛ لأنَّ القرآنَ يلزمُ أَنْ يُتْلَى على ما أُنْزِل، وإنْ كان ذلك المكان في غيره يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ.

السابع: أنَّ(الصابئون) منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحارث وغيرِهم الذين يَجْعَلون المُثَّنى بالألفِ في كل حال نحو: « رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، نقلَ ذلك مكي بن أبي طالب[2] وأبو البقاء[3]، وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثنى، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً رفعاً ونصباً وجراً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصب والجر كما بَقِيت الألف، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ.

الثامن: أنَّ علامةَ النصبِ في «الصابئون» فتحةُ النون، والنونُ حرفُ الإعراب كهي في «الزيتون» و «عربون»، قال أبو البقاء: «فإنْ قيل: إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياءِ لا مع الواوِ قيل: قد أجازه غيرُه، والقياسُ لا يَدْفَعُه»[4] قلت: يشير إلى مسألة وهو: أن الفارسي أجازَ في بعضِ جموعِ السلامة وهي ما جَرَتْ مَجْرى المكسَّر كبنين وسنين أن يَحُلَّ الإعرابُ نونَها، بشرطِ أن يكونَ ذلك مع الياءِ خاصةً دونَ الواوِ فيقال: «جاء البنينُ» قال:

(١) التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.
(٢) تاويل مشكل القرآن ٢٩/١.
(٢)التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.
(٤) السابق ٤٥٢/١.

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ ... أَبَاً بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ[١]

وفي الحديث: «اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف»[٢]، وقال:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سنينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَاً[٣]

فأُثْبَتَ النونَ في الإضافة، فلمَّا جاءت هذه القراءةُ ووجِّهت بأن علامة النصبِ فتحةُ النون، وكان المشهورُ بهذا القولِ إنما هو الفارسي، سأل أبو البقاء هذه المسألةَ. وأجاب بأنَّ غيرَه يُجيزه حتى مع الواو، وجعل أنَّ القياسَ لا يأباه. قلت: القياسُ يأباه، والفرقُ بينه حالَ كونه بالياء وبين كونِه بالواوِ ظاهرٌ قد حَقَّقْته في «شرح التسهيل» نعم إذا سُمِّي بجمعِ المذكرِ السالمِ جاز فيه خمسةُ أوجه، أحدُها: أَنْ يُعْرَبَ بالحركاتِ مع الواوِ، ويصير نظيرَ «الَّذُوْن» فيقال: «جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون» كـ «جاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون» هذا إذا سُمِّي به، أمَّا ما دام جمعاً فلا أحفظُ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أَثْبَتَ حجةٌ على مَنْ نفى لا سيما مع تقدُّمِه في العلم والزمان.

التاسع: قال مكي(ت٤٣٧هـ): «وإنما رفع(الصابئون)؛ لأن(إنَّ) لم يظهر لها عملٌ في (الذين) فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبل دخول(إنَّ) على الجملةَ، قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم «إنَّ» إذا لم يظهر فيه إعراب، إلا أن عبارة مكي لا توافق هذا ظاهرا [٤].

- ويبين الرازي دلالة هذا الأمر فيقول: « وَالْفَائِدَةُ فِي عَدَمِ عَطْفِهِمْ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ هُوَ أَنَّ الصَّابِئِينَ أَشَدُّ الْفِرَقِ الْمَذْكُورِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ضَلَالًا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ إِنْ آمَنُوا بالعمل الصالح قبل اللَّه توبتهم وأزال ذَنْبَهُمْ، حَتَّى الصَّابِئُونَ فَإِنَّهُمْ إِنْ آمَنُوا كَانُوا أَيْضًا كَذَلِكَ »[٥].

---

(١) البيت من الوافر دون نسبة في اللباب في علوم الكتاب ٢/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، بَابٌ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ ١/١٦٠/٨٠٤ ولفظه: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ، " وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، يَدْعُو لِرِجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِّي يُوسُفَ " وَأَهْلُ المَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرَ مُخَالِفُونَ لَهُ.

- ورواية: اللهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ في مسند أحمد ١٦/٤٢٩/١٠٧٥٤.

(٣) البيت من الطويل للصَّمَّة ابْن عَبْدِ اللَّهِ الْقُشَيْرِيّ في التحرير والتنوير ٢٩/٢٧٥.

(٤) الدر المصون ٤/٢٥٢ و مفاتيح الغيب ١٢/٤٠٢ وزاد المسير ١/٥٦٩.

(٥) مفاتيح الغيب ١٢/٤٠٢ .

وقال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): « مَوْقِعُ هَذِهِ الْآيَةِ دَقِيقٌ، وَمَعْنَاهَا أَدَقُّ، وَإِعْرَابُهَا تَابِعٌ لِدِقَّةِ الْأَمْرَيْنِ، فَمَوْقِعُهَا أَدَقُّ مِنْ مَوْقِعِ نَظِيرَتِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَلَمْ يَكُنْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَيَانِ فِي نَظِيرَتِهَا بِمُغْنٍ عَنْ بَيَانِ مَا يَخْتَصُّ بِمَوْقِعِ هَذِهِ، وَمَعْنَاهَا يَزِيدُ دِقَّةً عَلَى مَعْنَى نَظِيرَتِهَا تَبَعًا لِدِقَّةِ مَوْقِعِ هَذِهِ.

وَإِعْرَابُهَا يَتَعَقَّدُ إِشْكَالُهُ بِوُقُوعِ قَوْلِهِ: (وَالصَّابِئُونَ) بِحَالَةِ رَفْعٍ بِالْوَاوِ فِي حِينِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ إِنَّ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ فَحَقٌّ عَلَيْنَا أَنْ نَخُصَّهَا مِنَ الْبَيَانِ بِمَا لَمْ يَسْبِقْ لَنَا مِثْلُهُ فِي نَظِيرَتِهَا وَلِنَبْدَأْ بِمَوْقِعِهَا فَإِنَّهُ مَعْقَدُ مَعْنَاهَا: فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا نَاشِئًا عَلَى تَقْدِيرِ سُؤَالٍ يَخْطُرُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ لِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾[الْمَائِدَة]. فَيَسْأَلُ سَائِلٌ عَنْ حَالِ مَنِ انْقَرَضُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ: هَلْ هُمْ عَلَى شَيْءٍ أَوْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، وَهَلْ نَفَعَهُمُ اتِّبَاعُ دِينِهِمْ أَيَّامَئِذٍ فَوَقَعَ قَوْلُهُ: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا) الْآيَةَ جَوَابًا لِهَذَا السُّؤَالِ الْمُقَدَّرِ. وَالْمُرَادُ بِالَّذِينَ آمَنُوا الْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَبِمُحَمَّدٍ أَيِ الْمُسْلِمُونَ. وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِخْبَارِ الَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابُونَ وَالنَّصَارَى، وَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِذِكْرِ الَّذِينَ آمَنُوا فَلِاهْتِمَامٍ بِهِمْ سَنُبَيِّنُهُ قَرِيبًا.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُؤَكِّدَةً لِجُمْلَةِ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ [الْمَائِدَة: ٦٥] إِلَخْ، فَبَعْدَ أَنْ أُتْبِعَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ بِمَا أُتْبِعَتْ بِهِ مِنَ الْجُمَلِ عَادَ الْكَلَامُ بِمَا يُفِيدُ مَعْنَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ تَأْكِيدًا لِلْوَعْدِ، وَوَصْلًا لِرَبْطِ الْكَلَامِ، وَلِيُلْحَقَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ الصَّابِئُونَ، وَلِيَظْهَرَ الِاهْتِمَامُ بِذِكْرِ حَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.

فَالتَّصْدِيرُ بِذِكْرِ الَّذِينَ آمَنُوا فِي طَالِعَةِ الْمَعْدُودِينَ إِدْمَاجٌ لِلتَّنْوِيهِ بِالْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ هُمُ الْمِثَالُ الصَّالِحُ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ وَالتَّحَرُّزِ عَنِ الْغُرُورِ وَعَنْ تَسَرُّبِ مَسَارِبِ الشِّرْكِ إِلَى عَقَائِدِهِمْ، كَمَا بَشَّرَ بِذَلِكَ النَّبِيﷺ فِي خُطْبَةِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ أَنْ يُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فِي أَرْضِكُمْ هَذِهِ»[1] فَكَانَ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، بَابُ تَحْرِيشِ الشَّيْطَانِ وَبَعْثِهِ سَرَايَاهُ لِفِتْنَةِ النَّاسِ وَأَنَّ مَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ قَرِينًا ٢٨١٢/٢١٦٦/٤ وتمامه، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ.

الْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهُمُ الْأَوْحَدُونَ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، أَوَّلِينَ فِي هَذَا الْفَضْلِ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْآيَةِ فَافْتِتَاحُهَا بِحَرْفِ (إِنْ) هُنَا لِلِاهْتِمَامِ بِالْخَبَرِ لِعُلُوِّ الْمَقَامِ عَنْ إِرَادَةِ رَدِّ إِنْكَارٍ أَوْ تَرَدُّدٍ فِي الْحُكْمِ أَوْ تَنْزِيلِ غَيْرِ الْمُتَرَدِّدِ مَنْزِلَةَ الْمُتَرَدِّدِ. وَقَدْ تَحَيَّرَ النَّاظِرُونَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ جَمِيعِ الْمَذْكُورِينَ بِقَوْلِهِ: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَذْكُورِينَ الْمُؤْمِنُونَ، وَهَلِ الْإِيمَانُ إِلَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؟ وَذَهَبَ النَّاظِرُونَ فِي تَأْوِيلِهِ مَذَاهِبَ: فَقِيلَ: أُرِيدَ بِالَّذِينَ آمَنُوا مَنْ آمَنُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ دُونَ قُلُوبِهِمْ، وَهُمُ الْمُنَافِقُونَ، وَقِيلَ: أُرِيدَ بِمَنْ آمَنَ مَنْ دَامَ عَلَى إِيمَانِهِ وَلَمْ يَرْتَدَّ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْوَجْهُ عِنْدِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينَ آمَنُوا أَصْحَابُ الْوَصْفِ الْمَعْرُوفِ بِالْإِيمَانِ وَاشْتَهَرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَعْدٌ بِجَزَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنَ الْحَقَّ وَالْمُتَظَاهِرَ بِالْإِيمَانِ نِفَاقًا.

فَالَّذِي أَرَاهُ أَنْ يُجْعَلَ خَبَرُ (إِنَّ) مَحْذُوفًا، وَحَذْفُ خَبَرِ (إِنَّ) وَارِدٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ غَيْرُ قَلِيلٍ... وَقَدْ دَلَّ عَلَى الْخَبَرِ مَا ذُكِرَ بَعْدَهُ من قَوْله: (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) إِلَخْ. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (وَالَّذِينَ هادُوا) عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، فَيُجْعَلُ الَّذِينَ هادُوا مُبْتَدَأً، وَلِذَلِكَ حَقَّ رَفْعُ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ (وَالصَّابِئُونَ)، وَهَذَا أَوْلَى من جعل (وَالصَّابِئُونَ) مَبْدَأَ الْجُمْلَةِ وَتَقْدِيرِ خَبَرٍ لَهُ، أَيْ وَالصَّابُونَ كَذَلِكَ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اخْتِلَافِ الْمُتَعَاطِفَاتِ فِي الْحُكْمِ وَتَشْتِيتِهَا مَعَ إِمْكَانِ التفصّي عَنْ ذَلِكَ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) مُبْتَدَأً ثَانِيًا، وَتَكُونُ (مَنْ) مَوْصُولَةً، وَالرَّابِطُ لِلْجُمْلَةِ بِالَّتِي قَبْلَهَا مَحْذُوفًا، أَيْ مَنْ آمَنَ مِنْهُم، وَجُمْلَة (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) خَبَرًا عَنْ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ، وَاقْتِرَانُهَا بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ شَبِيهٌ بِالشَّرْطِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]، وَوُجُودُ الْفَاءِ فِيهِ يُعَيِّنُ كَوْنَهُ خَبَرًا عَنْ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ وَلَيْسَ خَبَرُ - إِنَّ - عَلَى عَكْسِ قَوْلِ ضَابِي بْنِ الْحَارِثِ:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَبَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[1]

فَإِنَّ وُجُودَ لَامِ الِابْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ: «لَغَرِيبُ» عَيَّنَ أَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ) وَتَقْدِيرُ خَبَرٍ عَنْ قَبَّارٍ، فَلَا يُنَظَّرُ بِهِ قَوْله تَعَالَى: (وَالصَّابِئُونَ). وَمَعْنَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَنْ

(١) سبق تخريجه ص٥٥٧.

آمَنَ وَدَامَ، وَهُمُ الَّذِينَ لَمْ يُغَيِّرُوا أَدْيَانَهُمْ بِالْإِشْرَاكِ وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْيَهُودِ خَلَطُوا أُمُورَ الشِّرْكِ بِأَدْيَانِهِمْ وَعَبَدُوا الْآلِهَةَ كَمَا تَقُولُ التَّوْرَاةُ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ عُزَيْرًا ابْنًا لِلَّهِ، وَإِنَّ النَّصَارَى أَلَّهُوا عِيسَى وَعَبَدُوهُ، وَالصَّابِئَةُ عَبَدُوا الْكَوَاكِبَ بَعْدَ أَنْ كَانُوا عَلَى دِينٍ لَهُ كِتَابٌ....

ثُمَّ إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَدْ أَحْدَثُوا فِي عَقِيدَتِهِمْ مِنَ الْغُرُورِ فِي نَجَاتِهِمْ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ بِقَوْلِهِمْ: (نَحْنُ أَبْناءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ) [الْمَائِدَة: ١٨] وَقَوْلِهِمْ (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً) [الْبَقَرَة: ٨٠]، وَقَوْلِ النَّصَارَى: إِنَّ عِيسَى قَدْ كَفَّرَ خَطَايَا الْبَشَرِ بِمَا تَحَمَّلَهُ مِنْ عَذَابِ الطَّعْنِ وَالْإِهَانَةِ وَالصَّلْبِ وَالْقَتْلِ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، لِأَنَّهُمْ عَطَّلُوا الْجَزَاءَ وَهُوَ الْحِكْمَةُ الَّتِي قُدِّرَ الْبَعْثُ لِتَحْقِيقِهَا.

وَجُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ جعلُوا قَوْله (وَالصَّابِئُونَ) مُبْتَدَأً وَجَعَلُوهُ مُقَدَّمًا مِنْ تَأْخِيرٍ وَقَدَّرُوا لَهُ خَبَرًا مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ خَبَرِ (إِنَّ) عَلَيْهِ، وَأَنَّ أَصْلَ النَّظْمِ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ إِلَخْ، وَالصَّابُونَ كَذَلِكَ، جَعَلُوهُ كَقَوْلِ ضَابِي بْنِ الْحَارِثِ: ... . فإنّي وقيار بِهَا لَغَرِيبُ

وَبَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ قَدَّرُوا تَقَادِيرَ أُخْرَى ... وَالَّذِي سَلَكْنَاهُ أَوْضَحُ وَأَجْرَى عَلَى أُسْلُوبِ النَّظْمِ وَأَلْيَقُ بِمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ.

وَبَعْدُ فَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُوقَنَ بِهِ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ كَذَلِكَ نَزَلَ، وَكَذَلِكَ نَطَقَ بِهِ النّبيﷺ، وَكَذَلِكَ تَلَقَّاهُ الْمُسلمُونَ مِنْهُ وقرؤوه، وَكُتِبَ فِي الْمَصَاحِفَ، وَهُمْ عَرَبٌ خُلَّصٌ، فَكَانَ لَنَا أَصْلًا نَتَعَرَّفُ مِنْهُ أُسْلُوبًا مِنْ أَسَالِيبِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ فِي الْعَطْفِ وَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالًا غَيْرَ شَائِعٍ لَكِنَّهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَالْإِيجَازِ بِمَكَانٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الشَّائِعِ فِي الْكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بِكَلَامٍ موكّد بِحَرْفِ (إِنَّ) وَأُتِيَ بِاسْمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا وَأُرِيدَ أَنْ يَعْطِفُوا عَلَى اسْمِهَا مَعْطُوفًا هُوَ غَرِيبٌ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ جِيءَ بِالْمَعْطُوفِ الْغَرِيبِ مَرْفُوعًا لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا عَطْفَ الْجُمَلِ لَا عَطْفَ الْمُفْرَدَاتِ، فَيُقَدِّرَ السَّامِعُ خَبَرًا يُقَدِّرُهُ بِحَسَبِ سِيَاقِ الْكَلَامِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [التَّوْبَة: ٣]، أَيْ وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ بَرَاءَتَهُ مِنْهُمْ فِي حَالِ كَوْنِهِ مِنْ ذِي نَسَبِهِمْ وَصِهْرِهِمْ أَمْرٌ كَالْغَرِيبِ لِيَظْهَرَ مِنْهُ أَنَّ آصِرَةَ الدِّينِ أَعْظَمُ مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ الْأَوَاصِرِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْمَعْطُوفُ هُنَا لَمَّا كَانَ الصَّابُونُ أَبْعَدَ عَنِ الْهُدَى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي حَالِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُمُ الْتَزَمُوا عِبَادَةَ

الْكَوَاكِبِ، وَكَانُوا مَعَ ذَلِكَ تَحِقُّ لَهُمُ النَّجَاةُ إِنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا، كَانَ الْإِتْيَانُ بِلَفْظِهِمْ مَرْفُوعًا تَنْبِيهًا عَلَى ذَلِكَ. لَكِنْ كَانَ الْجَرْيُ عَلَى الْغَالِبِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُؤْتَى بِهَذَا الْمَعْطُوفِ مَرْفُوعًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَسْتَوْفِيَ (إِنَّ) خَبَرَهَا، إِنَّمَا كَانَ الْغَالِبُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُؤْتَى بِالِاسْمِ الْمَقْصُودِ بِهِ هَذَا الْحُكْمُ مُؤَخَّرًا، فَأَمَّا تَقْدِيمُهُ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فقد يتراءى للنّاصر أَنَّهُ يُنَافِي الْمَقْصِدَ الَّذِي لِأَجْلِهِ خُولِفَ حُكْمُ إِعْرَابِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا أَيْضًا اسْتِعْمَالٌ عَزِيزٌ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُقْتَضَيَيْ حَالَيْنِ، وهما للدّلالة عَلَى غَرَابَةِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى تَعْجِيلِ الْإِعْلَامِ بِهَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّ الصَّابِئِينَ يَكَادُونَ يَيْأَسُونَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَوْ يَيْأَسُ مِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ الْحُكْمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ، فَنَبَّهَ الْكُلَّ عَلَى أَنَّ عَفْوَ اللَّهِ عَظِيمٌ لَا يَضِيقُ عَنْ شُمُولِهِمْ، فَهَذَا مُوجِبُ التَّقْدِيمِ مَعَ الرَّفْعِ، وَلَوْ لَمْ يُقَدَّمْ مَا حَصَلَ ذَلِكَ الِاعْتِبَارُ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُرْفَعْ لَصَارَ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ) فَلَمْ يَكُنْ عَطْفُهُ عَطْفَ جُمْلَةٍ.

وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ الصَّابِئِينَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ مُقَدَّمًا عَلَى النَّصَارَى وَمَنْصُوبًا، فَحَصَلَ هُنَاكَ مُقْتَضَى حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْمُبَادَرَةُ بِتَعْجِيلِ الْإِعْلَامِ بِشُمُولِ فَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَمَامَ عَدْلِ اللَّهِ يُسَاوُونَ غَيْرَهُمْ.

ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِقَوْلِهِ: (وَعَمِلَ صالِحاً)، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ مِنْ رَبْطِ السَّلَامَةِ مِنَ الْخَوْفِ وَالْحُزْنِ، بِهِ، فَهُوَ قَيْدٌ فِي الْمَذْكُورِينَ كُلِّهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَأَوَّلُ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ وَالْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ، ثُمَّ يَأْتِي امْتِثَالُ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابُ الْمَنْهِيَّاتِ »[1].

المثال السادس:

طعن الطاعنون في قول الله ـ تبارك وتعالى ـ في الآية الستين بعد المائة من سورة الأعراف ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠]

وجه الطعن:

زعم الطاعنون أنّ في هذه الآية خطأين:

(١) التحرير والتنوير ٦/٢١٧.

الأول: تأنيث العدد مع أن القاعدة في (إحدى عشر واثني عشر) مطابقة العدد للمعدود، فالمعدود (أسْباطًا)، والسبْط مذكر؟ فالقاعدة تُوجب أن يكون (اثني عشر سبطا).

والثاني: تمييز (اثني عشر) يجب أن يكون مفرداً لا جمعاً، قال صاحب (تذييل مقالة في الإسلام): « فأنث العدد،وجمع المعدود، والوجه: التذكير في الأوّل والإفراد في الثاني كما هو ظاهر»[(١)].

ردُّ هذا الطّعن وبيان وجه الصواب:

بسط العلماءُ القول في هذا الموضع، ولم يعدّوه مشكلاً؛ لأنه جارٍ على سنن العربية ظاهراً وباطناً، وقد أجابوا عن هذا الموضع بعدَّة أوجه، يقول الفخر الرازي(ت٦٠٤هـ): « وهاهنا سُؤَالَان:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: مُمَيَّزُ مَا عَدَا الْعَشَرَةَ مُفْرَدٌ، فَمَا وَجْهُ مَجِيئِهِ مَجْمُوعًا، وَهَلَّا قِيلَ: اثْنَيْ عَشَرَ سِبْطًا؟

وَالْجَوَابُ: الْمُرَادُ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبِيلَةً، وَكُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ، فَوَضَعَ أَسْبَاطًا مَوْضِعَ قَبِيلَةٍ.

السُّؤَالُ الثَّانِي: قَالَ: اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً مَعَ أَنَّ السِّبْطَ مُذَكَّرٌ لَا مُؤَنَّثٌ.

الْجَوَابُ قَالَ الْفَرَّاءُ(ت٢٠٧هـ) [(٢)]: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ بَعْدَهُ أُمَماً فَذَهَبَ التَّأْنِيثُ إِلَى الْأُمَمِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قَالَ: اثْنَيْ عَشَرَ لِأَجْلِ أَنَّ السِّبْطَ مُذَكَّرٌ كَانَ جَائِزًا.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ(ت٣١١هـ) [(٣)]: الْمَعْنَى وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةً أَسْباطاً فَقَوْلُهُ: (أَسْباطاً) نَعْتٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَهُوَ الْفِرْقَةُ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ(ت٣٧٧هـ): لَيْسَ قَوْلُهُ: (أَسْباطاً) تَمْيِيزًا، وَلَكِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ).

---

(١) تذييل مقالة الإسلام ص٧٥.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢١٧/١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٢/٢.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أُمَماً) قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ»[١]: هُوَ بَدَلٌ مِنْ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) بِمَعْنَى: وَقَطَّعْنَاهُمْ أُمَمًا؛ لِأَنَّ كُلَّ سِبْطٍ كَانَتْ أُمَّةً عَظِيمَةً وَجَمَاعَةً كَثِيفَةَ الْعَدَدِ، وَكُلَّ وَاحِدَةٍ كَانَتْ تَؤُمُّ خِلَافَ مَا تَؤُمُّهُ الْأُخْرَى وَلَا تَكَادُ تَأْتَلِفُ»[٢].

وقال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): « وَجِيءَ بِاسْمِ الْعَدَدِ بِصِيغَةِ التَّأْنِيثِ فِي قَوْلِهِ: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)؛ لِأَنَّ السِّبْطَ أُطْلِقَ هُنَا عَلَى الْأُمَّةِ فَحُذِفَ تَمْيِيزُ الْعَدَدِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ(أُمَماً) عَلَيْهِ.

و(أَسْباطاً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي (وَقَطَّعْناهُمُ) وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ تَمْيِيزَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَنَحْوِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا.

وَقَوْلُهُ(أُمَماً) بدل من أَسْبَاط أَوْ مِنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَعُدِلَ عَنْ جَعْلِ أَحَدِ الْحَالَيْنِ تَمْيِيزًا فِي الْكَلَامِ إِيجَازًا وَتَنْبِيهًا عَلَى قَصْدِ الْمِنَّةِ بِكَوْنِهِمْ أُمَمًا مِنْ آبَاءٍ إِخْوَةٍ، وَأَنَّ كُلَّ سِبْطٍ مِنْ أُولَئِكَ قَدْ صَارَ أُمَّةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الْأَعْرَاف: ٨٦] مَعَ مَا يُذْكَرُ بِهِ لَفْظُ أَسْبَاطٍ مِنْ تَفْضِيلِهِمْ؛ لِأَنَّ الْأَسْبَاطَ أَسْبَاطُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام»[٣].

وذهب بعض الفُضلاء إلى ترجيح الأوّل؛ لأنّ العقل والحسّ ـ على السواء ـ يتبادر لهما أنّ هناك كلمة محذوفة، تناسب العدد كأنّه قيل: (اثنتي عشرة فرقة)، فمن المقرّر: جواز حذف ما دلّ عليه الكلام[٤].

قال الشيخ عبد الرحمن الجزيريّ ردّاً على الطّاعنين: « ولكن المبشّر الذي يجهل اللغة العربيّة تمام الجهل ظنّ أنّ التمييز هو قوله تعالى: (أَسْبَاطًا)، فقال: إنّ الصواب أن يكون التمييز مفرداً، فيقول: سبطاً، وأن يكون اسم العدد مذكّراً، فيقول: اثنا عشر. على أنّ هذا التركيب في الذروة العليا من البلاغة؛ لأنّ حذف التمييز لدلالة قوله: (وَقَطَّعْنَاهُمُ) عليه دلالة بديهية لا تخفى إلّا على الأغبياء، ثم ذكر الوصف الملازم لفرق بني إسرائيل، وهم الأسباط بدلا من التمييز.

وذلك لأنّ أبناء يعقوب اثنا عشر، وكلّ ولد منهم جاء بأبناء؛ فهؤلاء الأبناء هم أسباط يعقوب، فكانوا اثني عشر سبطاً بعدد أبنائه. ولو جعل الأسباط تمييزاً فذكره مفرداً، وقال: وقطعناهم اثني عشر سبطاً؛ لكان الكلام ناقصاً لا يليق أنْ يصدر عن

---

(١) الكشاف ١٦٩/٢.
(٢) مفاتيح الغيب ٢٨٨/١٥ والجامع لأحكام القرآن ٢٠٢/٧.
(٣) التحرير والتنوير ١٤٢/٩.
(٤) رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم ص٢٠٢.

البليغ، وذلك لأنّ السبط يصدق على الواحد، فيكون معنى الكلام على هذا أنّ أسباط يعقوب اثنا عشر رجلاً فقط، وذلك غير الواقع »[١].

المثال السابع:

ومن الآيات التي وقف الطاعنون أمامها طويلا واعترضوا عليها قول الله ـ تبارك وتعالى ـ في الآية الرابعة من سورة التحريم: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾ [التحريم].

وجه الطعن:

يقولون: جاء بالجمع(قلوبكما) لمعدود مثنى، والصواب ـ في زعمهم ـ أن يقال: صغا قلباكما.

رد هذا الطعن وبيان وجه الصواب:

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُثَنَّى إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ شَيْئَانِ هُمَا جُزْآهُ، جَازَ فِي ذَلِكَ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ شَيْئَانِ الْجَمْعُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْإِفْرَادُ، وَأَفْصَحُهَا الْجَمْعُ فَالْإِفْرَادُ فَالتَّثْنِيَةُ عَلَى الْأَصَحِّ سَوَاءٌ كَانَتِ الْإِضَافَةُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، فَاللَّفْظُ مِثَالُهُ: شَوَيْتُ رُءُوسَ الْكَبْشَيْنِ أَوْ رَأْسَهُمَا أَوْ رَأْسَيْهِمَا، وَالْمَعْنَى: قَطَّعْتُ الْكَبْشَيْنِ رَأْسَهُمَا أَوْ رَأْسَيْهِمَا.

وَالْمَعْنَى: قَطَّعْتُ الْكَبْشَيْنِ رُءُوسًا وَقَطَّعْتُ مِنْهَا الرُّءُوسَ، فَإِنْ فُرِّقَ الْمُثَنَّى فَالْمُخْتَارُ الْإِفْرَادُ نَحْوَ: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ﴾ [المائدة:٧٨] وَإِنْ كَانَ الِاثْنَانِ الْمُضَافَانِ مُنْفَصِلَيْنَ عَنِ الْمُثَنَّى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَيْ كَانَا غَيْرَ جُزْأَيْهِ، فَالْقِيَاسُ الْجَمْعُ وِفَاقًا لِلْفَرَّاءِ(ت٢٠٧هـ)، وَفِي الْحَدِيثِ: مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا [٢]....

---

(١) أدلة اليقين ص٤٧٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، بَابُ جَوَازِ اسْتِتْبَاعِهِ غَيْرَهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَثِقُ بِرِضَاهُ بِذَلِكَ، وَبِتَحَقُّقِهِ تَحَقُّقًا تَامًّا، وَاسْتِحْبَابِ الِاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ ٢/١٦٠٩/ ٢٠٣٨ وتمامه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ - أَوْ لَيْلَةٍ - فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «وَأَنَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا»، فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ، قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيْنَ فُلَانٌ؟»، قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا أَحَدٌ الْيَوْمَ أَكْرَمَ أَضْيَافًا مِنِّي، قَالَ: فَانْطَلَقَ، فَجَاءَهُمْ بِعِذْقٍ فِيهِ بُسْرٌ وَتَمْرٌ وَرُطَبٌ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ هَذِهِ، وَأَخَذَ الْمُدْيَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِيَّاكَ، وَالْحَلُوبَ»، فَذَبَحَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ وَمِنْ ذَلِكَ الْعِذْقِ وَشَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَرَوُوا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ».

وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمَائِرَ الرَّاجِعَةَ إِلَى هَذَا الْمُضَافِ، يَجُوزُ فِيهِمَا الْجَمْعُ نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ، وَالتَّثْنِيَةُ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

خَلِيلَيَّ لَا تَهْلِكْ نُفُوسُكُمَا أَسًى ... فَإِنَّ لَهَا فِيمَا دُهِيتُ بِهِ أَسا[1]

وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ:

قُلُوبُكُمَا يَغْشَاهُمَا الْأَمْنُ عَادَةً ... إِذَا مِنْكُمَا الْأَبْطَالُ يَغْشَاهُمُ الذُّعْرُ[2]

الثَّانِي: هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : مِنْ أَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ اثْنَان، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾[النساء: ١١] أَيْ أَخَوَانِ فَصَاعِدًا»[3].

قَالَ الْفَرَّاءُ(ت٢٠٧هـ)[4]: وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الْجَمْعُ عَلَى التَّثْنِيَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْجَوَارِحُ اثْنَانِ اثْنَان فِي الْإِنْسَانِ كَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ، فَلَمَّا جَرَى أكثره على ذلك ذهب الواحد مِنْهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى اثْنَيْنِ مَذْهَبُ الِاثْنَيْنِ[5].

وقال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): « وجمع القلوب من حيث الإنسان جمع ومن حيث لا لبس في اللفظ »[6].

وفي التحرير والتنوير: « وَإِذْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مُثَنًّى كَانَتْ صِيغَةُ الْجَمْعِ فِي (قُلُوبٍ) مُسْتَعْمَلَةً فِي الِاثْنَيْنِ طَلَبًا لِخِفَّةِ اللَّفْظِ عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ مُثَنَّيَيْنِ فَإِنَّ صِيغَةَ التَّثْنِيَةِ ثَقِيلَةٌ لِقِلَّةِ دَوَرَانِهَا فِي الْكَلَامِ، فَلَمَّا أُمِنَ اللَّبْسُ سَاغَ التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ عَنِ التَّثْنِيَةِ، وَهَذَا اسْتِعْمَالٌ لِلْعَرَبِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ اسْمٍ مُثَنًّى أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ مُثَنًّى فَإِنَّ الْمُضَافَ يَصِيرُ جَمْعًا كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَقَوْلُ خِطَامِ الْمُجَاشِعِيِّ:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ[7]

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ وَأَفْصَحُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُعَبِّرُوا بِلَفْظِ الْجَمْعِ مُضَافًا إِلَى اسْمِ الْمُثَنَّى؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الِاثْنَيْنِ فِي الْكَلَامِ فَهُمَا يَتَعَاوَرَانِ، وَيَقِلُّ أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظِ الْمُفْرَدِ مُضَافًا إِلَى الِاسْمِ الْمُثَنَّى. وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ.

---

(١) البيت دون نسبة في أضواء البيان ١١٦/٤.
(٢) السابق.
(٣) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص١٨٥.
(٤) معاني القرآن ٢٠٧/١.
(٥) مفاتيح الغيب ٥٧٠/٢٠.
(٦) الكشاف ٢٣١/٥.
(٧) الرجز في الكتاب ٤٨/٢.

وَذَكَرَ لَهُ أَبُو حَيَّانَ شَاهِدًا قَوْلَ الشَّاعِرِ:

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ... سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا[١]

وَفِي «التَّسْهِيلِ» : تَرْجِيحُ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُثَنَّى الْمُضَافِ إِلَى مُثَنًّى بِاسْمٍ مُفْرَدٍ، عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُثَنَّى. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ»[٢] : إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ غَلَطَ فِي ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَزَعمَ الْجَاحِظُ فِي كِتَابِ «الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ» [٣]، أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: اشْتَرِ رَأْسَ كَبْشَيْنِ يُرِيدُ رَأْسَيْ كَبْشَيْنِ خَطَأٌ. قَالَ: لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ.

وَذَلِكَ يُؤَيِّدُ قَوْلَ ابْنِ عُصْفُورٍ بِأَنَّ التَّعْبِيرَ عَنِ الْمُضَافِ الْمُثَنَّى بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، أَيْ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَقَيَّدَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْمُفَصَّلِ»[٤] هَذَا التَّعْبِيرَ بِقَيْدِ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّفْظَانِ مُتَّصِلَيْنِ. فَقَالَ: «وَيُجْعَلُ الِاثْنَانِ عَلَى لَفْظِ جَمْعٍ إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ كَقَوْلِهِ: فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ: أَفْرَاسُهُمَا وَلَا غِلْمَانُهُمَا. وَقَدْ جَاءَ وَضَعَا رِحَالَهُمَا» . فَخَالَفَ إِطْلَاقَ ابْنِ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ» وَطَرِيقَةُ صَاحِبِ «الْمُفَصَّلِ» أَظْهَرُ»[٥].

ووضح البقاعي(ت٨٨٥هـ) دلالته من خلال السياق، فقال: « {فقد صغت} أي مالت وغاضت بما صاغت {قلوبكما} وفي جمع القلوب جمع كثرة تأكيد لما فهمته من ميل القلب بكثرة المعارف بما أفادهما إظهار هذا السر والعتاب عليه من الحياء، فصارتا جديرتين بالمبادرة إلى التوبة متأهلتين لذلك غاية التأهل»[٦].

ومن هنا جاءت الآية الكريمة على الصورة المثلى للتركيب، وهي الصورة التي حددها الاستعمال اللغوي، كما نقل عن العرب الفضلاء.

(١) من الطويل دون نسبة في الدر المصون ٢٦٤/٤.
(٢) البحر المحيط ١١٢/١٠.
(٣) البيان والتبيين ١٦٦/٢.
(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص٢٣٣.
(٥) التحرير والتنوير ٢٥٧/٢٨.
(٦) نظم الدرر ١٨٨/٢٠.

الخاتمة

وبعد رصْد تلك الشبهات التي أثارها المغرضون والمشككون من أبناء الشرق والغرب، والتي تم تصنيفها وتفنيدها والرد عليها، يمكن أن تخرج بالنتائج الآتية:

أولا: أن الهجوم على القرآن لن يتوقف مدى الحياة ما دام هناك حق وباطل، نور وظلام، كفر وإيمان.

ثانيا: أن الهجوم على القرآن لا يقتصر على الذين يعادون الإسلام من الخارج من الأوربيين والغربيين ولكنه يمتد ليشمل بعض المستغربين من العرب ومن المسلمين الذين ساروا في ركاب أعداء الإسلام ومسخت عقولهم وأصبحوا يؤمنون بكل ما هو مادّيّ.

ثالثا: أننا لا ندّعي أن جميع الأوربيين والغربيين يقفون موقف عداء من المسلمين وكتابهم، ولكنّ منهم من كان محايدا فوقف موقف المنصف بعد أن جرَّد عقله من الانحياز، وفكره من الهوى، ولكنهم قليل.

رابعا: أن من المنتسبين للإسلام ـ وما أكثرهم ـ من يديرون معركة في غير ميدان حول المندوبات والمباحات، ويغضون الطرف عن المشكلات الكبرى التي يئن منها المسلمون في عالمنا المعاصر، ومنها الشبهات التي تثار حول القرآن والسنة.

وإذا كانت لي من وصية فإنها تكمن في ضرورة تكاتف الجهود وتوجيه رهط من العلماء والباحثين والدارسين لدراسة تلك الشبه التي تثار حول(نحو) القرآن، لينشأ عندنا علم كاملٌ يدرس لأبنائنا عنوانه(نحو القرآن) يرد فيه العلماء ردّا علميا دقيقا

مدعوما بالأدلة والحجج والبراهين على تلك الشبهات[١] وتلك لِعَمْري من أبرز الأولويات في هذا العصر عصر التقدم العلمي والانفجار المعرفي، وأن تتبنى مؤسسات الدولة نشر هذه الردود فذلك جزء من تحقيق الأمن القومي لوطننا مصر التي هي قلب العروبة ومنارة الإسلام.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد متولي منصور، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م .
- أدلة اليقين في الرد على كتاب ميزان الحق وغيره من مطاعن المبشرين المسيحين في الإسلام: عبد الرحمن الجزيري(ت١٣٦١هـ)، مطبعة الإرشاد ١٣٥٣هـ= ١٩٣٤م.
- الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين: أبو الحسن الندوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.
- الإغفال: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- الانتصار للقرآن: محمد بن الطيب، الباقلاني(ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح ـ عمّان، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: د. محمد متولي منصور، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م
- تاج العروس من جواهر القاموس : محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى :١٤١٤هـ .

(١) من الموسوعات القيمة التي ظهرت مؤخرا للرد على تلك الشبهات موسوعة(بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات) تحت إشراف نُخبة من كبار العلماء، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٠م ، وقد شرفت بالمشاركة في هذه الموسوعة في بعض مراحل إعدادها.

- تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.
- تحت راية القرآن: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)، المكتبة العصرية - صيدا – بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس ١٩٨٤م.
- تفسير البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمدعبدالموجود – الشيخ علي محمد معوض، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ) دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلق عليه د/ محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه د/ محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٧١٦هـ = ١٩٩٦م.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ =١٩٩٢ م.
- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق وتعليق الشيخ / علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د/ جاد مخلوف جاد،
- د/ زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له وقرظه د/ أحمد محمد صبرة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- درة التنزيل وغرة التأويل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (المتوفى: ٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل

العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.

- الدرر البهية في علم الدلالة اللغوية: أ.د. محمد متولي منصور، د. مصطفى أحمد محمد إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ=٢٠١٤م.
- رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم: د. يوسف خلف العيساوي، الأحمدية، مجلة علمية دورية محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، العدد الحادي والعشرون، رمضان ١٤٢٦هـ/ أكتوبر ٢٠٠٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لشهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، سلسلة الذخائر ٩٩، الهيئة العامة لقصور الثقافة، يوليو ٢٠٠٣ م، قدم هذه الطبعة: أ.د عبده الراجحي.
- قضية الاستشهاد في الجزء الأول من معجم تاج العروس للزبيدي (ت١٢٠٥هـ) دراسة تحليلية نقدية: د. محمد متولي منصور: ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- الكتاب لسيبويه : تحقيق أ / عبد السلام محمد هارو، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٢٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٩٦م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، تح / عبد الرازق المهدي، دار الإحياء التراث، بيروت .
- كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم: أ. د. محمد محمد داود، دار المنار، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
- اللباب في علوم الكتاب : لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت ٨٨٠هـ) تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري(ت ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة السادسة ٢٠٠٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمد محمد أبو شُهبة، مكتبه السنة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولي بك، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث.
- مظاهر أزمة العربية في الخطاب الإعلامي المعاصر: أ.د. محمد متولي منصور، بحث منشور في كتاب مؤتمر" اللغة العربية ومواكبة العصر"، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، جمادى الأولى ١٤٣٣هـ.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ/علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠١ م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي أسحق غبراهيم بن السِّري (ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه أ . علي جمال الدين محمد . دار الحديث . القاهرة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة : ١٤٢٠ هـ.
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ.
- مناهل العرفان في علوم القرآن : محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق/ أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري(ت٨٣٣ ﻫ) تحقيق: د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة (د.ت).
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.